

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧١٩**

الأربعاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد أوهين	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد آيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد فاز باتو
	جنوب أفريقيا	السيد تلادي
	الصين	السيدة غو شياومي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة (S/2012/50)





12-23792 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة (S/2012/50)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة باتريشيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية للأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم ا لمتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/50، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوبراين.

السيدة أوبراين (تكلمت بالإنكليزية): يسرني، بالنيابة عن الأمين العام، أن تتاح لي هذه الفرصة لتقديم تقريره عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة (S/2012/50)، جنبا إلى جنب مع السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والأمين العام يضغط باستمرار من أجل بذل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للمزيد من الجهد للإسهام في إيجاد حل للمشكلة المعقدة المتمثلة في القرصنة قبالة سواحل الصومال. وهو يشعر بالقلق أيضا إزاء امتداد هذه الآفة إلى مناطق أخرى وما يترتب على ذلك من تكاليف بشرية واقتصادية.

إن الأمم المتحدة لا تزال على استعداد لمساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة بأنجع وسيلة ممكنة لمكافحة القرصنة. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه، في آذار/مارس ٢٠٠٩، أوفدني الأمين العام في مهمة إلى كينيا لمناقشة المسألة مع السلطات الكينية ومكاتب الأمم المتحدة العاملة في الميدان. وفي نيسان/أبريل من العام الماضي، أوفدني مرة أخرى لتمثيله في المؤتمر الذي نظمته واستضافته حكومة الإمارات العربية المتحدة والذي كان موضوعه ”تحد عالمي واستجابات إقليمية: صياغة نهج مشترك للتصدي للقرصنة البحرية“.

وسيحضر الأمين العام بنفسه مؤتمر لندن بشأن الصومال، والذي سيحضره رؤساء دول وحكومات وممثلون كبار آخرون. وجلسة مجلس الأمن اليوم للنظر في تقرير الأمين العام تؤذن ببدء جدول أعمال حافل يركز المجتمع الدولي اهتمامه في إطاره على ضرورة مكافحة القرصنة بشكل فعال ووضع حد للمعاناة الإنسانية الفظيعة وللتكاليف الاقتصادية.

ومؤتمر لندن سيوفر فرصة هامة للمجتمع الدولي لمناقشة القرصنة في سياق القضايا الأعم التي تواجه الصومال. ومن المأمول والمتوقع أن يسفر عن إعطاء دفعة للأمام للتقدم

المحرز في عدد من المجالات. وسيتبع المؤتمر في آذار/مارس عقد اجتماعات للأفرقة العاملة التابعة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، والتي ستكون قادرة على متابعة وتنفيذ العناصر المتفق عليها على المستوى السياسي.

والأولوية والأهمية التي يوليها مكتبي للقرصنة تعبر عن اهتمام مجلس الأمن الوثيق بهذه المسألة الخطيرة. والتكلفة البشرية للقرصنة قبالة سواحل الصومال تفوق الحصر، في ظل أعمال قتل وعمليات واسعة النطاق لاحتجاز رهائن. وعلى الرغم من أن عدد حوادث القرصنة التي وقعت قبالة سواحل الصومال قد انخفض خلال عام ٢٠١١، مثلما انخفض معدل نجاح هذه الهجمات، فقد كان هناك مع ذلك ٢٦٥ رهينة محتجزين في نهاية عام ٢٠١١. وارتفاع مستويات العنف واتساع النطاق الجغرافي للهجمات هي جميعا أمور مقلقة للغاية.

وكما قلت لدى تقديم التقرير السابق (S/2011/360) بالنيابة عن الأمين العام في حزيران/يونيه من العام الماضي (S/PV.6560)، فإن مشكلة القرصنة تدل بوضوح على تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول والشعوب في عالم معولم. والمصالح الإنسانية والتجارية والأمنية المعرضة للخطر تجتذب عددا كبيرا من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية التي لديها جميعا مصلحة في التوصل إلى حل.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن تقرير الأمين العام عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة هو الثالث في سلسلة من التقارير التي طلبها مجلس الأمن والتي أعتقد أنها ستساعد مداولات المجلس. وعلى غرار التقارير السابقة، فقد أعد مكتبي التقرير بالتشاور الوثيق مع مكتب السيد فيدوتوف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد عملنا، بالطبع، بشكل وثيق جدا طوال العملية بأكملها مع زملائنا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في فيينا ونيروبي على السواء.

وردت في التقرير أيضا إسهامات من إدارة الشؤون السياسية ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والمنظمة البحرية الدولية. وقد أجريت مشاورات مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والإنتربول. واستجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٠١٥ (٢٠١١)، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مشاورات مفصلة مع السلطات ذات الصلة في مجالات الشرطة والادعاء والقضاء والسجون في الدول الإقليمية المعنية. وقد تابع كبار المسؤولين في مكتب الشؤون القانونية إجراء مشاورات مع الحكومات المعنية من خلال بعثاتها الدائمة في نيويورك.

طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام في القرار ٢٠١٥ (٢٠١١) التركيز على إجراء مزيد من المشاورات مع الصومال والدول الأخرى في المنطقة المستعدة لإنشاء محاكم متخصصة في مكافحة القرصنة. ففي البداية، من المهم الإدراك بأن قدرا كبيرا من الجهد قد بذل بالفعل لضمان محاكمة المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة. وما مجموعه ٢٠ دولة في العالم بأسره تحاكم، أو أنها حاكمت، ما مجموعه ١ ٠٦٣ مشتبها في ارتكابهم أعمال القرصنة منذ عام ٢٠٠٦. ومن أصل ذلك المجموع، جرت محاكمة ما يزيد على ٩٠٠ مشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة، في ١١ دولة في المنطقة.

من بين ١١ دولة في المنطقة، تحاكم خمس منها المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة بمساعدة الأمم المتحدة، أو تنظر جديا في القيام بذلك. وهي الصومال وسيشيل وكينيا وموريشيوس وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأنا في غاية

الامتنان لتلك الدول على تعاونها في إعداد التقرير، وعلى تفانيها في مكافحة القرصنة. فيما يتعلق بالصومال، فإن التقرير يتناول أرض الصومال وبلاد بنط، وهاتان منطقتان تسمح فيهما الحالة الأمنية، رغم أنها غير مثالية، بتقديم المساعدة الدولية لإجراء المحاكمات.

تتمثل النقطة التي أثيرت أمامنا بقوة في معرض إجرائنا للمشاورات والواردة في التقرير، في أن دول المنطقة التي تقوم بمحاكمات لجرائم القرصنة، قد اضطلعت بمسؤولية جسيمة تتطلب تخصيصا للموارد الوطنية، كما تترتب عنها مخاطر أمنية. ومن المهم أن يقر المجتمع الدولي على حد سواء بأهمية دور المحاكمات الذي تقوم به، وبمواكبة التزامها بدعم ومساعدة دوليين قويين. وركز كل منها على الحاجة المستمرة إلى مساهمات الدول والمنظمات الدولية وصناعة النقل البحري في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقبل الإشارة إلى مضمون التقرير، أود أن أشير إلى ثلاث نقاط أولية فيما يتعلق بنطاقه.

تتمثل النقطة الأولى في أن طلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٠١٥ (٢٠١١) يتعلق بالمحاكم الوطنية في الصومال ودول أخرى في المنطقة. وقام بذلك عن طريق الطلب إلى الأمين العام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإجراء مشاورات مع الصومال والدول الأخرى في المنطقة التي هي على استعداد لإقامة محاكم متخصصة في مكافحة القرصنة، وأن تشمل تلك المشاورات نوع المساعدة الدولية، بما في ذلك توفير الموظفين الدوليين، الذين سيجعلون تلك المحاكم تعمل.

من هنا، فإن المحاكم التي هي موضوع طلب مجلس الأمن، هي المحاكم التي أنشأتها دول المنطقة نفسها – أي محاكمها المحلية. ولا يشمل الطلب مجموعة من الخيارات الأخرى المتعلقة بإنشاء دوائر قضائية محلية خاصة، مع إمكانية أن تشمل عناصر دولية، أو تأسيس محكمة إقليمية أو دولية. وكان كل ذلك موضوع الطلب الأول لمجلس الأمن من الأمين العام الوارد في القرار ١٩١٨ (٢٠١٠)، وجرى تناوله في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠ (S/2010/394).

ثانيا، فإن طلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٠١٥ (٢٠١١) لا يذكر صراحة احتمال وجود محكمة مختصة في مكافحة القرصنة في الصومال لديها ولاية قضائية تتعدى الحدود الإقليمية، في أراضي دولة أخرى في المنطقة، كما يقترح ذلك المستشار الخاص للأمين العام، السيد جاك لانغ. وكان ذلك موضوع التقرير الثاني للأمين العام، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. لكن، و بما أن مقترح السيد لانغ يخص محكمة وطنية صومالية، وليس أي شكل من أشكال المحاكم الدولية، فقد استعرضناه بإيجاز مرة أخرى في سياق التقرير الحالي. ويمكن الاطلاع على ذلك في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من التقرير الحالي.

أما النقطة الثالثة التي أود أن أتناولها فهي تشمل عبارة ”المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة“ الواردة في طلب مجلس الأمن. إن المشاورات مع السلطات الوطنية للدول الخمس المعنية تشير إلى أنها لن تؤيد إنشاء محاكم خاصة جديدة باختصاص قضائي يقتصر على جرائم القرصنة. إذ ترى أنها يمكن أن تقصر الموارد الشحيحة المتعلقة بالملاحقة القضائية والمحاكمة على قضايا القرصنة في ظل عدم وجود أي يقين من أن هذه المحاكم ستظل تعمل بصورة مستمرة وكاملة. ومن هنا فإن تعبير ”المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة“، على النحو المستخدم في هذا التقرير، ينبغي أن يفهم على أنه يشير إلى محكمة تعمل وفق

القانون الوطني، بمساعدة دولية، ومع التركيز على محاكمة جرائم القرصنة.

بالانتقال إلى فحوى التقرير، يتساءل طلب مجلس الأمن على وجه الخصوص بشأن أنواع المساعدة الدولية المطلوبة للمحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة، بما في ذلك توفير الموظفين الدوليين، والقدرة المتوقعة لتلك المحاكم فيما يخص عدد القضايا التي تستطيع النظر فيها، والجدول الزمني وتكاليف إنشائها. لقد عالجنا كل جانب من جوانب الطلب تلك، من خلال طلب إجراء مشاورات مفصلة مع السلطات المعنية في مجالات الشرطة والادعاء و القضاء والسجون للدول الإقليمية الخمس.

فيما يخص أرض الصومال وبلاد بنط، وسيشيل وكينيا وموريشيوس وجمهورية تترانيا المتحدة، يتناول التقرير بالتحليل أولا القدرة الحالية على التحقيق وإجراء المحاكمات لجرائم القرصنة، وسجن المدانين. وبذلك، فهو يحدد المساعدة الدولية التي قدمت حتى الآن. ثانيا، يحلل التقرير حجم عبء عمل القضايا المحتمل، الذي يمكن لكل محكمة من تلك المحاكم النظر فيها من خلال توفير المزيد من المساعدة الدولية. وبعبارة أخرى، فإنه يحدد عدد القضايا التي يمكن إصدار حكم بشأنها سنويا، وفقا للمعايير الدولية، إذا ما جرى توسيع القدرات إلى حدها الأقصى، من خلال توفير المزيد من المساعدة الدولية.

على ذلك الأساس، يستنتج التقرير بأن تلك المحاكم يمكن أن تحقق بصورة جماعية، ما مجموعه نحو ١٢٥ محاكمة للقرصنة سنويا، مع ما يصل إلى ١٠ من المشتبه فيهم في كل قضية. لذلك، إذا وصلت المساعدات الدولية إلى حدها الأقصى، فيمكن محاكمة ما يصل إلى ١ ٢٥٠ مشتبها في ارتكابهم أعمال القرصنة كل سنة، وفقا للمعايير الدولية. ويمكن تحقيق تلك الزيادة في القدرة، في غضون سنتين في أرض الصومال وبلاد بنط، مع سنة إضافية للتوجيه والمراقبة، وخلال سنة واحدة في كل ولاية من الولايات القضائية الأخرى، على الرغم من ضرورة الاستمرار في تقديم المساعدات بعد مرور سنة بغية الحفاظ على النتائج.

ستصل تكلفة تقديم المساعدة لإجراء المحاكمات، الواردة في التقرير على مدى فترة ثلاث سنوات في أرض الصومال وبلاد بنط، إلى أكثر من ٧ ملايين دولار بقليل، وعلى مدى فترة عامين في الدول الإقليمية الأربع المتبقية إلى حوالي ٩,٥ ملايين دولار. لذا من المحتمل محاكمة المزيد من المشتبه فيهم كل سنة في تلك الدول الإقليمية الخمس، أكثر من إجمالي عدد المحاكمات للمشتبه فيهم بارتكاب القرصنة على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٦، وأظن بتكلفة متواضعة، مقارنة بأي من المحاكم الدولية أو المختلطة. إلا أن القدرة القصوى التي وصفتها للتو ليست هدفاً أثيراً بالضرورة. وسوف أبين أسباب ذلك.

أولاً، إن حجم الموارد والولايات القضائية المختلفة المنظورة في التقرير يتفاوت بشكل كبير. والقدرات القصوى المتوقعة لكل منها مبنية على أفضل تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وهي ليست مضمونة بالضرورة.

ثانياً، يبين التقرير وجود تفاوت محتمل بين القدرة القصوى التي يمكن تحقيقها وحجم الطلب الفعلي للمحاكمات الذي يحدده عدد المقبوض عليهم من جانب القوات البحرية المشتبه بارتكابهم أعمال قرصنة في البحر قبالة سواحل الصومال. و لم تقدم التحالفات البحرية الثلاثة التي تقوم بعمليات مكافحة القرصنة قبالة تلك السواحل للدولتين الإقليميتين – كينيا وسيشيل – إلا ثلاثة طلبات لنقل من يشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة في عام ٢٠١١، وكان إجمالي العدد ٤٢ مشتبهاً. وتم نقل كل هؤلاء في إطار من القبول.

و لم تبلغنا التحالفات البحرية إلا بحادث واحد، إذ أخلي سبيل المشتبه فيهم لعدم كفاية الأدلة لمقاضاتهم.

ونحن لا نعرف الأسباب الكامنة وراء هذا العدد المنخفض من طلبات النقل المقدمة للدول الإقليمية. ولذلك، قد يحتاج الأمر إلى المزيد من البحث والتحليل قبل استكمال أي قرارات بشأن القدرات القصوى للعمل التي ينبغي استهدافها في محاكم الدول الإقليمية. وقدم السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام، تقريراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أفاد فيه أن قرابة ٩٠ في المائة ممن يلقى القبض عليهم في البحر يخلى سبيلهم. وإخلاء سبيل هذا العدد الكبير من المشتبه بهم في البحر يقتضي تحديد أسباب ذلك، توخياً لفعالية جهود المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة.

وقد يود الفريقان العاملان ١ و ٢ التابعان لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال النظر في هذه المسألة، إذ يتناول الفريقان العاملان الآن مسائل التنسيق العملياتي والمسائل القانونية، على التوالي.

وثمة تطور هام آخر أود أن أسترعي انتباه المجلس إليه، ويتمثل في استعداد حكومة سيشيل لاستضافة مركز إقليمي للملاحقة القضائية. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم المساعدة بهذا الشأن. وتماشياً مع المبادئ التي حددها السيد جاك لانغ، فإن الغرض من إنشاء ذلك المركز أن يكون نقطة اتصال مركزية لتقديم الدعم الإقليمي والدولي لمقاضاة من يشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة، وتوفير موقع يحقق سهولة لوجستية نسبية لنقلهم بواسطة القوات البحرية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على حكومة سيشيل على هذه المبادرة. ولأسباب مفهومة، فإن استعداد تلك الحكومة لاستضافة مركز إقليمي للملاحقة القضائية يتوقف على وجود إطار فعال لنقل المدانين بعد المحاكمة كيما يمكن أن يقضي من تثبت إدانتهم محكوميتهم في الصومال. وهذا اعتبار مهم آخر برز في كل من التقارير الثلاثة للأمين العام. والملاحقات القضائية في المنطقة ستواجه اختناقاً ما لم تكن هناك مساعدة دولية لضمان توفير مساحات كافية في السجون لاستيعاب من تثبت إدانتهم، ويحبذ أن يكون قضاء العقوبة المحكوم بها في الصومال.

وفي غضون هذا العام، ستفتتح سيشيل أيضاً المركز الإقليمي لمقاضاة القراصنة وتنسيق المعلومات الاستخباراتية. وسيطور هذا المركز الخبرات الإقليمية لتعقب عمليات تمويل القرصنة وتحضير القضايا لملاحقة من يخططون وينظمون ويمولون هجمات القراصنة. وهذا أحد أهم التطورات في إطار تأكيد مجلس الأمن في قراره ٢٠١٥ (٢٠١١) على ضرورة الملاحقة القضائية لا للمشتبه فيهم ممن يلقى القبض عليهم في البحر فحسب، بل والعناصر الرئيسية في الشبكات الإجرامية التي تنظم هجمات القراصنة وتستفيد منها.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس أيضاً إلى الفريق العامل ٥ المنشأ حديثاً والتابع لفريق الاتصال، الذي تترأسه إيطاليا، ويركز على التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة، بهدف عرقلة تمويل وتخطيط هجمات القرصنة.

أخيراً، أود أن ألفت الانتباه إلى المقترحات المفصلة لتنفيذ المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة الواردة في التقرير، حسبما طلب مجلس الأمن في القرار ٢٠١٥ (٢٠١١).

وتنقسم تلك المقترحات إلى تدابير ذات طابع عام، وتشمل عدداً قد يود المجلس أن ينظر فيها بنفسه، وتدابير محددة للمساعدة قد يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومرة أخرى، أود التأكيد على أن تدابير التنفيذ المحددة تلك قد أدرجت على أساس تعظيم قدرات عمل المحاكم في بلاد بنط

وأرض الصومال وسيشيل وكينيا وموريشيوس وتنزانيا. وقبل اتخاذ هذه التدابير، قد يكون من الضروري إجراء المزيد من البحث والتحليل لتقييم حجم الطلب الفعلي للملاحقات القضائية في هذه الدول، الذي يحتمل أن تولده طلبات نقل المشتبه بهم الذين تلقي القوات البحرية القبض عليهم في البحر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة أوبراين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): إن القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي اتخذ للتو، يشدد على ضرورة التحقيق والملاحقة القضائية والمعاقبة بالسجن للقراصنة ومن يقومون بتمويل وتخطيط وتنظيم هجمات القرصنة والتربح غير المشروع منها، إذا ثبتت إدانتهم حسب الأصول.

ويتشرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن يقدم للمجلس تحديثاً بشأن ما يقوم به المكتب لمواجهة هذا التحدي. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس بشأن هذه المسألة في العام الماضي، استمر خطر القرصنة في الازدياد. وعلى أساس ما لدينا من بيانات، فقد حصل القراصنة في عام ٢٠١١ على قرابة ١٧٠ مليون دولار في شكل فدية لسفن وبحارة مختطفين. ويمثل هذا الرقم ارتفاعاً عن العام السابق، ٢٠١٠، حيث كان إجمالي مبالغ الفدية المدفوعة آنذاك أكثر من ١١٠ ملايين دولار. وبلغ متوسط المدفوع للقراصنة في العام الماضي حوالي ٥ ملايين دولار، بدلاً من ٤ أو ٣ ملايين دولار في الأعوام السابقة. كما دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار فدية لإطلاق سراح ناقلة نفط.

وأموال الفدية المتحصلة من القرصنة تتدفق إلى النظام المالي القانوني بمعدل متزايد. وغسل عوائد القرصنة يتسبب في زيادات هائلة في الأسعار في القرن الأفريقي والمناطق المجاورة، وتستخدم هذه الأموال أيضاً في أنشطة إجرامية لا تقتصر على القرصنة. وتستفيد عمليات تهريب المخدرات والأسلحة والخمور، إلى جانب الاتجار بالبشر، من عوائد القرصنة أيضاً.

وعلى الرغم من أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لم يتوصل إلى وجود صلة أيديولوجية بين حركة الشباب، التي انضمت إلى تنظيم القاعدة، والقراصنة، هناك أدلة قوية على وجود تعاون في تحقيق مآرب المجموعتين. ولذلك، فإن القرصنة تشكل تهديداً واضحاً للاستقرار في المنطقة.

لقد أصغيت باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلت به زميلتي، السيدة أوبراين، وهي قد يسرت مهمتي. إذ يمكنني أن أتكلم بتفصيل أقل، وإن كنت سوف أنقل عنها بعض الأرقام. وأرجو أن تتوافق أرقامنا. إن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة والدول الأعضاء في إطار الفريق العامل ٥ التابع لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وهذا البرنامج يساعد في زيادة الوعي بالتدفقات غير المشروعة للأموال إلى روابط ذات صلة بالقرصنة. ومن الأنشطة الأساسية للبرنامج دعمه لوحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون في شرق أفريقيا. وقد نظمنا مؤتمرين دوليين بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في العام الماضي، أحدهما في نيروبي والآخر في جيبوتي. نحن نعكف الآن، في إطار برنامج مع البنك الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، على إعداد تقرير عن التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة، سينشر في نهاية هذا العام.

ولكي نجعل جهودنا أكثر فعالية، نحن بحاجة إلى دعم دولي أوسع يتجاوز هذه المنطقة. هذه هي أفضل وسيلة لقطع الشرايين التي تغذي القرصنة. وفي الوقت نفسه، بطبيعة الحال، نواصل التصدي لجريمة القرصنة. يقدم برنامج مكافحة القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لبلدان المنطقة التي توافق على استقبال المشتبه في قيامهم بأعمال القرصنة.

نحن نعمل بصفة خاصة من خلال برامج تدريبية مكثفة لأفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون في كينيا وسيشيل وموريشيوس، وكذلك داخل الصومال نفسها، حيثما تسمح حالة الأمن بذلك. بدأ البرنامج في عام ٢٠٠٩ بميزانية قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ دولار، توسعت هذا العام إلى ٤٠ مليون دولار. وسنقوم هذا العام بتخصيص نحو ١٦ مليون دولار لتغطية مجموعة من المساعدات التقنية لبلدان المنطقة.

ويدعم برنامجنا لنقل السجناء من القراصنة نقل القراصنة المدانين إلى الصومال لقضاء مدد الأحكام الصادرة ضدهم، مع بناء القدرات من أجل ضمان أن أحوال السجن تفي بالمعايير الدولية. وقد شيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة سجنا نموذجيا في هرجيسة، صوماليلاند. وقد بدأ تشييد أكاديمية سجن في غاروي، بونتلاند. وسيتبع ذلك قريبا إقامة محكمة ومزرعة وسجن يتسع لـ ٥٠٠ نزيل. وفي إطار البرنامج، نقوم أيضا بتدريب العاملين في السجن وتوجيه الموظفين والسجناء، ورصد الأحوال في السجون طوال الوقت. وفي كينيا وسيشيل، قام المكتب بتجديد السجون وإقامة قاعات للمحاكم وتوفير وسائل النقل.

والمساعدة المقدمة هي من أجل تعزيز نظم العدالة الجنائية بوجه عام في تلك البلدان ومساعدها على أن تصبح عادلة وفعالة ومتسقة مع معايير حقوق الإنسان.

واستنادا إلى استعراضنا وأحدث البيانات، التي وصلتني أمس، تجري، أو جرت، محاكمة ١١١٦ صوماليا بتهم ارتكاب أعمال القرصنة في ما مجموعه ٢٠ بلدا حول العالم، و ٦٨٨ في المنطقة. وفي كينيا، تجري، أو جرت، محاكمة ١٦٨ قرصانا، أدين ٥٠ قرصانا، وأنهى ١٠ منهم مدد أحكامهم، وتمت تبرئة ١٧ شخصا؛ وينتظر الباقون المحاكمة.

وفي جزر سيشل، تجرى، أو جرت، محاكمة ٨٨ قرصانا، أدين ٦٣ منهم؛ وينتظر الباقون المحاكمة.

وقد وقعت موريشيوس على اتفاقية نقل مع الاتحاد الأوروبي وسوف تقبل نقل المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة للمحاكمة. ويجري الآن تنفيذ برنامج مشترك بين الاتحاد الأوروبي والمكتب سوف يدعم حكومة موريشيوس في محاكمة القراصنة.

يسهم برنامج مكافحة القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نظم العدالة الجنائية في المنطقة. بيد أن وجود الأطفال القراصنة داخل هذه النظم يشكل قضية معقدة، لا بد لي من حين لآخر أن أجيب بشأنها على أسئلة الدول الأعضاء. في ظل عدم وجود شهادات ميلاد أو شكل آخر من أشكال تحديد الهوية، فإن المحاكم في كينيا وسيشيل تعتمد على المشورة الطبية في تحديد سن القراصنة المشتبه بهم، ونتيجة لذلك، قررت أن سبعة من ٢٥٢ قرصانا مشتبها به دون سن ١٨ سنة – واحدا في سيشيل وستة في كينيا.

يضع برنامج مكافحة القرصنة حاليا برنامج توعية للتواصل مع الشباب الصومالي. سوف يقوم بالتنسيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك قادة المجتمع والسياسيين والزعماء الدينيين. وسوف يستخدم البرنامج التلفزيون والإذاعة ووسائط الإعلام المكتوبة. يكمل برنامجنا

للتوعية أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سبل الرزق البديلة التي ستستخدم مشاريع التمويل البالغ الصغر، من بين أمور أخرى، ليبين للشباب الصومالي أن هناك خيارات مستدامة أخرى غير القرصنة.

وبوجه عام، فإن قضية القرصنة تتطلب نهجا مشتركا قويا بين الوكالات لا يتناول جانبي إنفاذ القانون والسلطة القضائية من المشكلة فحسب، بل وأسبابها الجذرية في الصومال نفسه، وكذلك في المراكز المالية في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة هذه القضية البالغة الأهمية.

هذا هو اليوم الثاني الذي يبقي المجلس قيد نظره مسألة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين بسبب الجريمة المنظمة عبر الوطنية. تكلمنا أمس عن غرب أفريقيا والبلدان المجاورة. واليوم، نتكلم عن شرق أفريقيا وقضية القرصنة. هذا يؤكد مرة أخرى ضرورة أن يولي المجلس المزيد من الاهتمام لتلك التهديدات المتنامية.

نشكر السيدة أوبراين والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن العناصر الرئيسية في تقرير الأمين العام (S/2012/50)، الذي وزع على المجلس وفقا للقرار ٢٠١٥ (٢٠١١). يوضح التقرير العديد من القضايا المتعلقة بعملية إنشاء آليات قانونية فعالة، بمشاركة دولية، متخصصة أساسا في محاكمة القراصنة الذين يعملون قبالة الساحل الصومالي. ويشدد التقرير على أنه بالرغم من زيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن نشاط القرصنة يزدهر ويتوسع. تشير أحدث البيانات التي قدمتها المنظمة البحرية الدولية إلى أن الفدى التي تدفع إلى القراصنة والخسائر الاقتصادية الإجمالية نتيجة القرصنة مجموعها ١٢ بليون دولار سنويا. هذه الأرقام تتحدث عن نفسها.

جاءت هذه التطورات أولا وقبل كل شيء نتيجة الحالة السياسية والاقتصادية في الصومال. ومع ذلك، فمن الواضح أنه في ظل عدم وجود قدرات ملائمة للتصدي لمسألة إفلات القراصنة من العقاب في السياق العام لمكافحة القرصنة، من غير المرجح أن تتحسن الحالة.

لم تظهر بعد مؤشرات على حدوث تحسن كبير في محاكمات القراصنة. في الواقع، يؤكد التقرير مجددا أنه تم الإفراج عن الأغلبية الساحقة من القراصنة المشتبه فيهم. في عام ٢٠١١، لم يكن هناك سوى أربع حالات جرى فيها نقل المحتجزين إلى دول المنطقة لمحاكمتهم أمام المحاكم الوطنية.

والتجارب الأخيرة لزملائنا من قوات البحرية الدانمركية ليست سوى مثال آخر على هذا الاتجاه. إن الحالة من السوء لدرجة أنه في صوماليلاند، جرى إطلاق سراح حوالي ١٠٠ قرصان مدان. من السهل أن نفهم لماذا يفضل أفراد البحرية في معظم الحالات تجنب احتجاز القراصنة المزعومين. إنهم يفهمون الصعوبات التي سيواجهونها لدى محاولة نقلهم إلى المحاكم الإقليمية. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ما يضمن أن القراصنة المدانين، بمجرد الإفراج عنهم، لن ينضموا مرة أخرى إلى صفوف جيوش القراصنة.

نحن مهتمون بدراسة الأسباب الجذرية لهذه الحالة. هذه ليست مجرد قضية تنطوي على انعدام السجون أو القدرات المحدودة لنظم العدالة المحلية. لا يزال الغموض يكتنف جوانب هامة من الإجراءات القانونية ذات الصلة – الاحتجاز والنقل وجمع الأدلة – وبالتالي احتمالات محاكمة القراصنة.

تعلق روسيا أهمية كبيرة على الجهود المتواصلة لتعزيز القدرات القضائية وفي مجال إنفاذ القانون في بلدان المنطقة. ونلاحظ الإسهامات الهامة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإذا واصل المجتمع الدولي دعم الآليات الحالية للمحاكمة على مدى العامين المقبلين، فإن الحالة ستتغير. لكننا لا نرى للأسف، حاليا، أساسا لهذا التفاؤل. من الواضح أن موارد الأنظمة القانونية الوطنية للدول الساحلية محدودة، وحتى مع تقديم أضخم مساعدات لبناء القدرات، فإن تلك الدول لا يمكنها وحدها التعامل مع العدد الكبير من القراصنة. إن المعلومات الواردة في التقرير تبين هذا بوضوح.

ومن المشجع أن المجلس يرى أساسا أن اتخاذ تدابير إضافية ضروري لمحاكمة القراصنة، مدركا أن أساس آلية عدالة فعالة لمكافحة القرصنة يتألف من نظم العدالة الوطنية في دول المنطقة.

في ذلك الصدد، نشكر حكومات سيشيل وكينيا وتنزانيا وموريشيوس على اهتمامها الواضح بالتعاون مع المجتمع الدولي في هذه المسألة. وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإن هذه البلدان قد استوفت الشروط اللازمة للعمل المشترك الناجح في هذا المجال. وفي أعقاب نشر التقرير، أعربت حكومة قطر عن استعدادها لإنشاء آلية قضائية لمكافحة القرصنة على أراضيها، ونحن ممتنون لذلك غاية الامتنان.

ما زلنا نولي أهمية كبيرة للعنصر الدولي في الجهود المبذولة لتقديم القراصنة إلى العدالة. في رأينا أن المشاركة الدولية، التي تجري بالفعل جزئيا في المنطقة، تمثل مفتاح الحل للعديد من المسائل. وسوف يشمل ذلك زيادة فعالية الإجراءات القانونية والامتثال لمعايير العدالة المعترف بها. روسيا مستعدة للنظر في أشكال مختلفة من التعاون الدولي. بيد أن الشكل الأكثر وعدا في نظرنا هو مشاركة المتخصصين الأجانب المؤهلين تأهيلا عاليا مشاركة مباشرة، واتخاذ الإجراءات لمكافحة القرصنة.

وقد أثارت اهتمامنا أيضا الفكرة الواردة في التقرير بشأن تحسين قوانين مكافحة القرصنة، وبناء وتجهيز مؤسسات قانونية جديدة، واختيار الموظفين الدوليين. ونظرا للقدرات المالية المحدودة، نعتقد أن من المستحسن في هذه المرحلة تركيز الجهود على إنشاء آليات قانونية لمكافحة القرصنة بمشاركة دولية في بلدان المنطقة التي أبدت استعدادها التام لتنفيذ تدابير من هذا القبيل.

في الختام نود، سيدي الرئيس، أن نؤكد لكم أن الاتحاد الروسي سيواصل بذل قصارى جهده من أجل حل مسألة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام، أوبراين، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على بيانيهما القيمين فيما يتعلق بالمحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال وغيره من دول المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الموضوع (S/2012/50).

يقدم التقرير صورة قاتمة لسيناريو القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويشير إلى أنه خلال عام ٢٠١١، وقع ٢٨٦ هجوما على السفن في المياه الواقعة قبالة سواحل الصومال، كان من بينها ٣١ هجوما ناجحا. واعتبارا من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، احتجز القراصنة ١٣ سفينة، على متنها ما مجموعه ٢٦٥ رهينة. وعلى الرغم من الانخفاض في عدد الهجمات الناجحة، فإن العدد الإجمالي لهجمات القراصنة لا يزال مرتفعا. ونلاحظ أيضا أن الانتشار

الجغرافي لأنشطة القراصنة قد امتد إلى البحر الأحمر وحوض الصومال وغرب المحيط الهندي. يعمل القراصنة حاليا في أعالي البحار على مسافات تصل إلى ١ ٧٥٠ ميلا بحريا من سواحل الصومال، ويغطون مساحة جغرافية تبلغ نحو ٢,٨ مليون ميل مربع. ويواصل القراصنة تعويق الإجراءات التي تتخذها قوات البحرية بزيادة استخدام السفن والمراكب الشراعية المحتجزة سفنا أمهات، وفي كثير من الأحيان يحتفظون بالأطقم المحتجزة على متنها دروعا بشرية. ولا تزال ترد تقارير عن استخدام العنف ضد البحارة، ولا يزال أمن البحارة وسلامتهم يشكلان مصدر قلق بالغ.

يشير التقرير إلى أن المشاورات مع الصومال تفيد بأن السلطات الصومالية ما فتئت تعارض إنشاء محكمة صومالية خارج أراضي الصومال، وتفضل أن تنفَّذ داخل الصومال أي مساعدة تقدم لإنشاء محاكم جديدة. في نفس الوقت، يواجه الصومال أيضا تحديات فيما يتعلق بكفاية الأساس التشريعي لمحاكمات القرصنة ومستوى التدريب والتأهيل للقضاة والمدعين العامين وغيرهم من المهنيين القانونيين الصوماليين. ويجب معالجة هذه التحديات بوصفها من الأولويات.

نظرا لاستمرار السلطات الصومالية في موقفها غير المؤيد لإنشاء محكمة صومالية خارج أراضي الصومال، فإن من الضروري النظر من جديد بغية إيجاد الحل الممكن. إن القرصنة قبالة سواحل الصومال نابعة من المشكلة الصومالية، لذا فلا بد من أن يوافق الصومال على الحل وأن تدعمه مؤسساته. ففرض الحلول الخارجية لا ينجح في المدى البعيد، خاصة أن دول المنطقة تفضل بشكل واضح نقل المجرمين المدانين إلى الصومال ليقضوا مدة عقوبتهم المتبقية هناك.

في هذا السياق، من المهم أن نلاحظ أنه في ضوء التحديات المستمرة التي تواجه إنشاء محكمة في الخارج لمكافحة القرصنة الصومالية في هذه المرحلة، فإن الفريق العامل ٢ التابع لمجموعة الاتصال بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال قد بحث إمكانية تطوير مركز ادعاء إقليمي، في سيشل على سبيل المثال. وسوف يكون الغرض منه أن يكون جهة اتصال للحصول على الدعم الإقليمي والدولي لمحاكمة المشتبه بممارستهم القرصنة وتوفير مكان يهيئ سهولة لوجستية نسبية تسمح للقوات البحرية بنقل المشتبه بهم. وبما أن مركز الادعاء الإقليمي سوف يكون قائما على أساس النظام القانوني الوطني لسيشيل، فإنه سوف يكون فعالا من حيث التكلفة وسهلا إنشاؤه.

ينبغي الحصول على وجهات نظر السلطات الصومالية بشأن هذه المسألة بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المخدرات والجريمة. كما نطلب من الأمانة العامة أن تقوم بإعداد طرائق إنشاء جهة اتصال من هذا القبيل وتأثيرها المحتمل على محاكمة ومعاقبة القراصنة عموما، وكذلك المتورطين في تمويل القرصنة وغسل العائدات المتأتية منها ومن السطو المسلح في عرض البحر.

لقد قدّم الأمين العام أيضا مقترحات تنفيذية تفصيلية بشأن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال، وتترانيا، وسيشيل وموريشيوس. تتسم هذه المقترحات التنفيذية بالأهمية، ويجب أن ينظر فيها المجلس ويناقشها، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. إننا نؤيد تأييدا كاملا وجهة نظر الأمين العام القائلة بأن إجراء تقييم، كخطوة أولى - بمساعدة من تحالف القوات البحرية والدول الأخرى النشطة في العمليات البحرية - أمرٌ ضروري لتحديد عدد حوادث القرصنة التي يُقْبَض فيها على المشتبه بهم ولكن يُفْرَج عنهم، والأسباب الكامنة وراء إطلاق سراحهم. يشكل ذلك التقييم شرطا

مسبقا لتقييم القدرة الوطنية والإقليمية المطلوبة لمحاكمة القراصنة وسجنهم. ونتفق أيضا مع الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام أن من شأن مثل هذه المعلومات أن تساعد مجلس الأمن في النظر في التدابير الأكثر فعالية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وتساعد الدول الإقليمية والأمم المتحدة في تحديد الطلب الاستباقي المتوقع للقدرة على إجراء المحاكمات في المنطقة في المستقبل المنظور.

سوف يكون من المفيد أيضا اتخاذ قرار من منظور الميزانية. وقبل التوصل إلى رأي نهائي بشأن إنشاء محاكم صومالية في الخارج، لا بد من النظر في التكاليف التقديرية السنوية لإنشاء محاكم في الخارج مثل هذه، وذلك بالتشاور مع الدول الإقليمية المهتمة ووكالات الأمم المتحدة المعنية. ومن المهم النظر في الحاجة إلى مبانٍ قائمة بذاتها وتقدير التكاليف الأمنية المرتبطة بها؛ والرواتب والمصاريف الأخرى الخاصة بالخبراء الدوليين، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون، ويشمل ذلك صوماليي الشتات؛ ومصادر هذا التمويل على أساس طويل الأجل ومستدام.

في الختام، يثير تقرير الأمين العام مسائل مهمة، ويقدم اقتراحات قيمة يجب إيلاؤها المزيد من النظر فيها وتطويرها. لا يكمن حل مشكلة القرصنة في الصومال في عرض البحر، وإنما على اليابسة. من المهم أن تتبع المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال خارطة الطريق بصدق والتزام. نحن نؤيد أيضا تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال صياغة تشريعات وطنية لمكافحة القرصنة والتحقيق مع القراصنة المشتبه بهم ومحاكمتهم وإصدار الأحكام عليهم. ومن المسائل التي لا تقل أهمية محاكمةُ المتورطين في تمويل أنشطة القراصنة، والتعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات والأدلة المتعلقة بأمثال هؤلاء الأشخاص وأنشطتهم، بما في ذلك إطلاق سراح الرهائن.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء أود أن أشكر الرئاسة التوغية على الترتيب لعقد جلسة اليوم الهامة، ونشكركم شخصيا، معالي الوزير، على وجودكم اليوم في المجلس. وهذا يشهد على التزام بلدكم بالقضايا الأفريقية الهامة، ونشكركم أصدق الشكر. ونتوجه بشكرنا أيضا إلى السيدة باتريشيا أوبراين وإلى السيد يوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والواضحتين.

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2012/50) يمثل سلسلة من التدابير التي قد يكون لها أثر إيجابي في مكافحة وكبح القرصنة قبالة الساحل الصومالي. على الرغم من انخفاض أعمال القرصنة خلال عام ٢٠١١، لا تزال الآفة تشكل سببا رئيسيا للقلق بسبب التكلفة البشرية لها، بالاقتران مع أخذ الرهائن، والآثار المزعزعة للاستقرار على المجتمع والاقتصاد في الصومال، بل أيضا والأهم من ذلك، ما تمثله من تهديد لاستقرار المنطقة برمتها.

كما يبين بوضوح تقرير الأمين العام، فإن مكافحة القرصنة بفعالية وإنهاء الإفلات من العقاب يتطلبان طائفة شاملة من تدابير العمل. وينبغي أن تشمل تلك الترتيبات تعزيز القدرات في مجال التحقيق، ووضع إطار تشريعي وفعال وإنشاء ولاية قضائية تتوفر لديها الوسائل البشرية والمادية اللازمة.

إن دول المنطقة لم تتأخر في بذل جهود كبيرة لتقديم وسجن المذنبين باقتراف جريمة القرصنة، وقد خصصت موارد كبيرة للعدالة من أجل تلك الغاية. ومهما يكن من أمر، فإن إنشاء إطار عمل قضائي للتصدي للقرصنة لن يكون له الكثير من الأثر من دون وجود القوانين الملائمة والقدرة الاستيعابية الكافية في السجون. ومن بين الشروط اللازم توفرها من أجل مكافحة القرصنة بفعالية وضع إطار

تشريعي للمسألة يتماشى مع القانون الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

من أجل ضمان فعالية سائر الولايات القضائية لمكافحة القرصنة، لا بد من توفير تدريب أفضل، خاصة للقضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع وغيرهم من العاملين في سلك القضاء. وعلاوة على ذلك، من الضرورة زيادة القدرات الاستيعابية للسجون في الصومال وفي بقية بلدان المنطقة لاحتجاز من تثبت إدانتهم وفقا لما تقتضيه المعايير الدولية، لضمان فعالية كامل النظام القانوني الذي سيتم إنشائه لمكافحة القرصنة.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالدعم المقدم للصومال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الصومال والبلدان الأخرى في المنطقة في المجالات القانونية والقضائية والجزائية، مع الحرص على مكافحة الإفلات من العقاب في القرصنة. وأشيد أيضا بعمل فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية الذي يقدم مساهمة كبيرة في النهوض برد عالمي فعال على المشكلة.

يؤيد وفدي نداء الأمين العام للمجتمع الدولي بتقديم مساعدة كبيرة للصومال وبلدان أخرى في المنطقة لتنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة آفة القرصنة. وفي ذلك الصدد، نشيد بمؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي من بين أمور أخرى، قد يستحث ردا دوليا منسقا لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

أما فيما يتعلق بالردود القضائية المتوخاة، خاصة إنشاء محكمة لمكافحة القرصنة الصومالية خارج الحدود الإقليمية، من المهم أن تؤخذ بعين الاعتبار وجهات نظر البلدان المعنية في المنطقة لضمان ملكيتها في المشاركة في تنفيذ تلك الحلول. وعلاوة على ذلك من المهم، بالنظر إلى الحاجية الحالة وما تشكله القرصنة من مخاطر، اتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

كذلك ينبغي للإجراءات المتخذة لمكافحة القرصنة أن تشمل تعقُب الأشخاص المشتبه بتمويلهم وتخطيطهم لهذا العمل. وفي ذلك السياق، يلاحظ وفدي مع التقدير المبادرة بإنشاء مركز إقليمي في سيشل لتنسيق أعمال الادعاء العام والمعلومات الاستخبارية لتحسين اقتفاء أثر تمويل القرصنة ومحاكمة مقترفيها.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه بينما من الضروري إحضار مرتكبي أعمال القرصنة أمام العدالة وسجنهم من أجل مكافحة القرصنة، ولا سيما مكافحة الإفلات من العقاب، فمما لا يقل أهمية معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة من خلال الاستقرار السياسي في الصومال.

السيد ديلورينتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على إصدار تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2012/50) ونشكر أيضا وكيل الأمين العام أوبراين والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونعتقد أن التقرير الذي أعد بالاقتران مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يوفر خطة رائعة للمضي قدما على جبهة المحاكمة عن جريمة القرصنة. ويوفر التقرير، من بين أمور أخرى، تقييما للاحتياجات مفيدا للغاية وشاملا جدا فيما يتعلق بالجهود الدائرة في مختلف الدول في المنطقة، ويصف بوضوح الحالة الراهنة في كل مجال ويحدد بدقة التدابير المعينة التي يتعين اتخاذها للتحرك نحو المرحلة العملياتية.

وحتى في الوقت الذي لا تزال فيه القرصنة تمثل تحديات قبالة الساحل الصومالي، فنحن متفائلون بحذر إزاء

بعض الاستنتاجات التي خلُص إليها تقرير الأمين العام، بما في ذلك معدل النجاح في انحسار الهجمات في عام ٢٠١١. وفي الوقت الذي يقوم فيه عدد متزايد من الدول بتنفيذ التوجيه الذي قدمته منظمة الملاحة الدولية – أفضل الممارسات الإدارية للحماية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال التي طورها قطاع النقل البحري – واستخدامها أفراد الأمن المسلحين تم التعاقد معهم بصورة خاصة، نأمل بأن تواصل الأرقام في الانحسار. بيد أننا ما برحنا نشعر بالقلق الشديد إزاء التقارير التي تتحدث عن توسيع الرقعة الجغرافية لعمليات القرصنة للدخول عنوة إلى منطقة جنوب البحر الأحمر ومد نطاق القرصنة حتى شرقي المحيط الهندي.

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية المرتبطة بالقرصنة، فإن التكلفة الاقتصادية للتصدي لخطر القرصنة باهظة. والإحصاءات المروعة، بوصفها جزءا من الحل لمشكلة القرصنة، تزيد من الحاجة إلى إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة وزيادة القدرة على إجراء المحاكمات. ونلاحظ أن الهدف النهائي في هذا الصدد يتمثل في زيادة المسؤولية الصومالية والانخراط الفعال في الجهود الرامية لمحاكمة وسجن القراصنة المشتبه بهم. وللتصدي لذلك نشدد على أهمية قيام الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال بسن تشريع لمناهضة القرصنة بحلول ١٨ أيار/مايو، كما نصت عليه خارطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية في الصومال، واعتماد البرلمان الاتحادي الانتقالي قانون ملائم ضد القرصنة قبل نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس.

ونثني على القدر الهائل من العمل الذي قام به بالفعل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما لمساعدة الصومال ودول المنطقة في إجراء محاكمات القرصنة، ونشعر بالتشجيع جراء المشروع الذي بفضل مساعدة دول المنطقة قد يزيد بصورة جماعية من عدد محاكمات القرصنة بواقع ١٢٥ محاكمة في السنة تشمل رقما يبلغ ١ ٢٥٠ من المشتبه بهم وفقا للمعايير الدولية. وهذا يشمل، كلما اقتضى الأمر، محاكمة المخططين والميسرين والممولين لهجمات القرصنة.

ونشكر، من بين آخرين، حكومة سيشيل على الإعراب عن الاستعداد لاستضافة المركز الإقليمي للادعاء العام ووحدة معنية بإنشاء إطار عمل للنقل الفعال بعد انتهاء المحاكمة، ونتطلع قدما هذا العام إلى فتح مركز إقليمي لمناهضة القرصنة والمحاكمة عليها وتنسيق المعلومات الاستخبارية. وننوه أيضا بقرار المجلس ٢٠٢٠ (٢٠١١) وإشادته بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لقيامها بإنشاء قاعدة بيانات عالمية خاصة بالقرصنة من أجل توحيد المعلومات المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وتيسير وضع تحليلات يمكن الاستناد إليها لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بإنفاذ القانون. ونحض جميع الدول على تبادل هذه المعلومات مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، عن طريق القنوات المناسبة، بغرض استخدامها في قاعدة البيانات.

ونقر بأن أي زيادة في القدرة على المحاكمة في المنطقة ستقتضي بالضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية للسجون. وفي ذلك الصدد، نؤيد الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الصومالية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الدوليون الآخرون في دعم البناء والتشغيل الذي يتسم بالمسؤولية لسجون مناسبة وكفؤة في الصومال وغيره من الأماكن في المنطقة. والولايات المتحدة، من جانبها، ستواصل بشكل حازم محاكمة القراصنة المشتبه بهم في القضايا ذات الصلة بالولايات المتحدة. ولدينا قيد الاحتجاز إجمالي ٢٨ صوماليا في مختلف مراحل المحاكمة أو الحبس، في خمس قضايا متعلقة بشن هجمات على مواطنين أمريكيين أو مصالح أمريكية.

ونعتقد أن تقرير الأمين العام (S/2012/50) يبين أن خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وأصحاب المصلحة الآخرين يدركون بوضوح المشاكل والاحتياجات المتعلقة بمحاكمة القراصنة وأفضل طريقة لتلبية تلك الاحتياجات. ولذلك السبب يتسم تقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال بأهمية بالغة بغية تمكين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من التنفيذ الحسن التوقيت لأكبر عدد ممكن من الخطوات المحددة المطلوبة في تقرير الأمين العام. وتساهم الولايات المتحدة بصورة منتظمة في الصندوق الاستئماني وهي على ثقة بأن المشاريع التي يمولها الصندوق تحدث فرقا حقيقيا في بناء القدرات ذات الصلة بسيادة القانون في المنطقة، وعلى وجه التحديد بمكافحة القرصنة.

كما ندرك أهمية جهود المساعدة الدولية المقدمة في شكل توفير الموظفين، على النحو المطلوب في التقرير، بالنسبة لسيشيل وغيرها من دول المنطقة. ونحن نقوم بدراسة السبل التي يمكننا بها المساهمة ماديا في المركز الإقليمي المقترح للملاحقة القضائية وأعمال المخابرات في مجال مكافحة القرصنة المشترك بين المملكة المتحدة وسيشيل، المقرر أن يتخذ مقره في فيكتوريا، ونؤمن بأن المركز سيقدم إسهاما ماديا في الجهود الدولية لوقف أعمال القرصنة في البر.

وأخيرا، نحن نؤيد اقتراح التقرير ومفاده إجراء تقييم، باعتباره خطوة مقبلة منطقية، بمساعدة الدول الفعالة في العمليات البحرية، بغية المساعدة في تحديد عدد حوادث القرصنة التي تم فيها اعتقال المشتبه بهم أو إطلاق سراحهم، فضلا عن الأسباب الأساسية وراء عمليات الإفراج تلك. وكما يلاحظ التقرير، سيساعد ذلك في صقل استراتيجية مكافحة القرصنة وتحديد الطلب المتوقع المحتمل على قدرات الملاحقة القضائية في المنطقة في المستقبل المنظور.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): لقد اطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام (S/2012/50) عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة. ونشعر بالامتنان على الملاحظات الهامة التي قدمتها السيدة باتريشيا أوبراين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، وأيضا السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبالرغم من انخفاض عدد الهجمات على طول السواحل الصومالية في العام الماضي، لا يزال العدد الإجمالي للهجمات مرتفعا. ويشكل اتساع النطاق الجغرافي وازدياد تطور عمليات القراصنة مصدرا للقلق، شأنهما شأن العدد الكبير للرهائن الذين ما زالوا قيد الاحتجاز وحوادث العنف المرتكبة ضد أطقم السفن، بما في ذلك استخدامهم دروعا بشرية.

ولا تزال القرصنة نتيجة أخرى لضعف المؤسسات والأحوال الاقتصادية المضطربة في الصومال. وبالرغم من أن التعاون الدولي في توفير الأمن للملاحة ومنع الهجمات والقبض على القراصنة قد أحرز بعض النتائج الإيجابية، فإننا نرى أن توفير الأمن على طول سواحل الصومال سيكون مبنيا على البر. ولذلك يجب على الصومال، باعتباره المصدر الرئيسي لتلك الجريمة وضحيتها على السواء، أن يشارك بشكل شامل في حل تلك المشكلة.

وبغية التصدي الفعال والمستمر لمشكلة القرصنة، من الضروري إعادة السلام في الصومال وحفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري تعزيز المؤسسات بطريقة تمكن من اتخاذ إجراء بصورة متزامنة بشأن العناصر الاقتصادية والأمنية والقضائية

والجنائية. ويجب أن يكون ذلك النهج بدوره مركزا على منع وقوع أعمال القرصنة والمعاقبة عليها، بغية مواصلة تعزيز كل حلقات سلسلة تدابير مكافحة تلك الجريمة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية البالغة بمكان أن يعتبر الشعب الصومالي القرصنة نشاطا يقلل من خياراته الإنمائية، وأن هناك بالتالي سببا لمعارضته لها.

وبالمثل، ينبغي إعادة سيادة الصومال على أرضه وموارده البحرية. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري تسوية المسألة القانونية المتعلقة بتعيين حدود المجال البحري، بغية أن تتماشى مع القانون الدولي من ثم التحديد الواضح للإقليم البحري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والحدود البحرية مع كينيا وجيبوتي واليمن.

وبغية تحسين توفير الأمن، على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لقوات الحكومة الانتقالية الاتحادية لتمكينها من الاضطلاع بأنشطتها في البر وفي المياه الساحلية على السواء. ولتحقيق تلك الغاية، تقوم حاجة إلى تحسين المراقبة والتعرف فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، فضلا عن النظر في إمكانية تحسين الجزاءات.

وينبغي للصومال أن يتولى المسؤولية عن الإجراءات القانونية الرامية إلى قمع أعمال القرصنة وإنهاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة. كما تقوم حاجة إلى إحراز تقدم في إنشاء الأدوات القانونية الصومالية التي تمكن من محاكمة القراصنة المشتبه بهم، وتعزيز القدرات القانونية للصومال وتوفير المنشآت التأديبية حيث يمكن للأشخاص المدانين قضاء فترات أحكامهم في الصومال.

وبدون تجاهل أهمية التزام المجتمع الدولي المستمر بتقديم المساعدة وبناء القدرات في تعزيز النظم التشريعية والقضائية والجنائية، تقع المسؤولية الأولية عن مكافحة القرصنة والنهب المسلح على طول سواحل الصومال على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقبل انتهاء الفترة الانتقالية، من الضروري إصلاح الإطار القانوني والجنائي والإجرائي بغية اعتماد القوانين المناسبة بشأن القرصنة طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفيما يتعلق بالولاية القضائية للمحاكم المتخصصة في الصومال ودول أخرى في المنطقة، ينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء محاكم لديها ولاية قضائية واسعة ويمكن أن تمارس تلك الولاية على السواء في القضايا التي تشمل القراصنة العاديين ومن لهم علاقة بتمويل أعمال القرصنة وتخطيطها وتنظيمها. ومع أن المحاكم التي تتعامل مع المسائل الأخيرة أكثر تعقيدا وتتطلب المزيد من التخصص والمزيد من الوقت لتصبح قادرة على مزاولة أعمالها بشكل كامل، فإنها تحدث تأثيرا أكبر في منع ارتكاب هذه الجريمة والقضاء عليها.

ويرى وفد بلدي أن إنشاء محكمة صومالية متخصصة تتجاوز الحدود الوطنية ينبغي أن يشمل موافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية وأن يعتبر خطوة مؤقتة هدفها النهائي هو محاكمة المشتبه بارتكابهم أعمال القرصنة داخل الصومال.

ونحن نقدر الجهود التي بذلتها سيشيل لإنشاء مركز إقليمي لتنسيق الملاحقات القضائية وأعمال المخابرات في مجال مكافحة القرصنة ليعمل بوصفه منتدى لتنسيق الدعم الإقليمي والدولي لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم. ويمكن لذلك المركز أن يعمل مرفقا لوجستيا لنقل القوات البحرية للقراصنة المشتبه بهم، ويمكنه أيضا أن يساعد على تعزيز سيادة القانون في الصومال.

وتعمل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق المؤتمر الدستوري الثاني، المعقود في غاروي، لإنهاء الفترة الانتقالية والمضي قدما في إنشاء حكومة اتحادية جديدة في الصومال بوصفها أساسا هاما لبدء استراتيجية لمكافحة

القرصنة تعتبر فيها كل المناطق أنفسها جزءا من البلد نفسه وتدرك الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بينها بغية كفالة إنجاح المبادرات.

ونعتقد أن التوصل إلى حل دائم ومستقر للمشكلة ينبغي أن يكون جزءا من الجهود المبذولة لتسوية الأزمة الصومالية وتعزيز سيادة القانون في البلد. وأي خيار ذي جدوى سيتطلب اتخاذ نهج شامل يشمل إنشاء هيكل مؤسسي يكفل الحوكمة ويمكن من متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال.

وقد أثبتت الملاحقات القضائية أنها غير ذات جدوى إذا لم يرافقها إيجاد بدائل للقرصنة للشعب الصومالي تقوم على أساس توجيه استثمارات في المجتمعات تولد إيرادات محلية تساهم في تنمية أي اقتصاد رسمي.

السيدة غو شياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): أولا، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام، السيدة أوبراين، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن السبب الجذري لمسألة القرصنة الصومالية موجود على البر، وبالتالي ينبغي التعامل معها من حيث الأعراض والأسباب الجذرية على السواء. ومفتاح الحل هو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، ينبغي للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال والمجتمع الدولي اعتماد استراتيجية متكاملة وتعزيز الأعمال في مختلف المجالات بطريقة متوازنة.

ونرحب بتوافق الآراء الهام الذي توصلت إليه الأطراف المعنية في الصومال بخصوص المهمة الانتقالية الرئيسية المتمثلة في صياغة دستور وتحديد النظام السياسي للبلد في المستقبل. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده لمساعدة الصومال على تحقيق السلام والتنمية.

وفيما يتعلق بإنشاء محاكم صومالية متخصصة لمكافحة القرصنة، أود أن أؤكد على ما يلي:

أولا، نعتقد أن محاكمة وسجن القراصنة الصوماليين وإنهاء إفلاهم من العقاب جانب هام من جوانب مكافحة القراصنة الصوماليين. وإننا منفتحون لاختيار وسائل تحقيق هذا الهدف ونحن مستعدون لاستكشاف جميع الإمكانات، بما في ذلك إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال وغيره من بلدان المنطقة.

ثانيا، نحيط علما بالمشاكل التي ينطوي عليها إنشاء مثل هذه المحاكم في الصومال أو خارجه وبأن الأطراف المعنية لم تتوصل إلى اتفاق. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/50)، فإن هذه الفكرة لا تزال تواجه تحديات سياسية وقانونية وأمنية شتى. ونحن نؤيد مواصلة المجتمع الدولي لجهوده من أجل إيجاد الحل الأكثر جدوى وفعالية مع إيلاء الاحترام الواجب لآراء الصومال وغيره من البلدان المعنية في المنطقة.

ثالثا، بغض النظر عما إذا كان إنشاء محاكم لمكافحة القرصنة في الصومال أمرا ممكنا في الأجل القصير، فإن تعزيز قدرة الصومال وغيره من بلدان المنطقة كان دائما مفتاح النجاح في محاكمة وسجن القراصنة الصوماليين. وقد لاحظنا أنه بمساعدة وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تحرز عملية بناء القدرات القضائية في الصومال وغيره من بلدان المنطقة – مثل سيشيل وكينيا وموريشيوس وتنزانيا – تقدما جيدا. ونحن نقدر الجهود التي يبذلها البرنامج والمكتب والبلدان الأخرى المعنية وندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم هذه المساعدة للصومال وغيره من بلدان المنطقة لمواصلة تعزيز قدراتها.

السيد فاز باتو (البرتغال) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أرحب بحضوركم معنا اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أبدأ بشكر رئاسة توغو على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية والمستشارة القانونية، السيدة باتريشيا أوبراين، على العرض الشامل جدا الذي قدمته لتقرير الأمين العام (S/2012/50). وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السفير يوري فيدوتوف، على مشاركته في هذه الإحاطة الإعلامية، مع الأخذ في الاعتبار الدور الهام الذي يتوجب على المكتب القيام به في المساعدة على إيجاد حل لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتقرير الأمين العام شامل وعملي المنحى في آن معا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر الأمانة العامة ومكتب الشؤون القانونية على ما قاما به من عمل جيد.

إن جذور ظاهرة القرصنة قبالة سواحل الصومال موجودة في الصومال. وهي تتغذى على انعدام القانون والإفلات من العقاب بصورة عامة وتستفيد من الظروف على أرض الواقع، وهي ظروف غير مواتية لمكافحة هذه الآفة من خلال مؤسسات صومالية ووجود نظام قضائي كفء ونظام ملائم لسيادة القانون.

والمشكلة ذات أبعاد تتجاوز أراضي الصومال. وهي تنتقل عبر الحدود الصومالية، بما لذلك من تأثير سلبي خطير على البلدان المجاورة وعلى المنطقة وعلى التدفق التجاري لحركة الملاحة الدولية التي تمر عبر المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الظاهرة لا تزال تنتشر كالوباء في بلدان أخرى في المنطقة، والتي يجب عليها الآن أن تلجأ أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة لمكافحة هذه الآفة إذا كانت تريد تجنب تحولها هي نفسها إلى فريسة سهلة لشبكات القراصنة القوية ذات الصلات المعروفة بالأنواع الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تمويل الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الإرهاب.

وتعقد هذه الأنشطة والطريقة التي قد تربط بها بين الآثار الخطيرة العابرة للحدود الوطنية وتزيد من حدتها يجعلان من المستحسن أن يظل المجتمع الدولي متيقظا ومستعدا للتصرف كلما استدعت الحالة ذلك.

وهناك بالفعل دور لمجلس الأمن في رصد هذه التهديدات الجديدة التي يمكنها أن تعرض السلام والأمن للخطر بصورة بالغة. وهذا هو السبب في أننا نواصل تشجيع المجلس على عدم تجاهل دوره الوقائي في رصد مثل هذه الحالات عن كثب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وتحت رئاستنا للمجلس، نظمنا جلسة حول التحديات الجديدة للسلام والأمن (انظر S/PV.6668)، واضعين في اعتبارنا على وجه التحديد أهمية أن يتابع المجلس عن كثب هذه التهديدات وغيرها من التهديدات المحتملة من منظور وقائي.

ولذلك، يسعدنا للغاية أن التقرير يكرس جزءا كبيرا من تركيزه وتوصياته لضرورة تعزيز القدرات القانونية والقضائية في البلدان المجاورة وفي مناطق الصومال، بما في ذلك على وجه خاص، بلاد بنط وأرض الصومال. ونحن نؤيد تماما هذه الجهود ونعتقد أن تعزيز تلك القدرات قد أصبح الآن جزءا لا يتجزأ من الحل الشامل للقرصنة في المنطقة.

ومما لا يمكن إنكاره أن أبعاد المشكلة تتطلب اتخاذ العديد من الأطراف الفاعلة لمجموعة من التدابير والجهود. ونحن نشجع التدابير والجهود التي يمكن أن تقوم بها البلدان في المنطقة، مثل سيشيل وكينيا وتنزانيا وموريشيوس، للمساعدة في هذا الصدد، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المخدرات والجريمة. وعليه، فإننا نؤيد التوصيات الواردة في التقرير والتي تهدف إلى زيادة

برامج المساعدة وبناء القدرات في هذه البلدان والمناطق لمساعدتها على مكافحة الإفلات من العقاب عن أعمال القرصنة.

غير أننا نرى أنه ينبغي بذل المزيد لإشراك الصومال في جميع هذه الجهود. وفي رأينا، أن أي حل لا يمكن أن يستمر ما لم يكن الصومال، ككل، قادرا على التصدي لهذه المشكلة بوجود قانون صومالي مناسب ومحاكم وسلطة قضائية صومالية. وبصفة عامة، لا بد من إيجاد حل صومالي لمشكلة جذورها في الصومال. والتقرير الهام للسيد جاك لانغ (S/2011/30، المرفق) يشير فعلا بوضوح إلى ذلك الواقع. ونحن لا يمكننا تجنب ذلك، وعلى المجتمع الدولي التصدي للمشكلة بصورة شاملة من خلال المساعدة على بناء القدرات اللازمة في الصومال ومساعدته على استعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الأمن التي قد تمكنه من التغلب على الحالة الصعبة الراهنة وتفادي أن يصبح هدفا وفريسة سهلين على نحو متزايد للجريمة المنظمة وشبكات الإرهاب.

ومن هذا المنطلق، فإننا نشجع بذل الأمم المتحدة للمزيد من الجهود لمساعدة الصومال على اعتماد ما يلزم من التشريعات لمكافحة القرصنة وإنشاء الهياكل القضائية اللازمة، بمشاركة المساعدة الدولية والخبرة ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وإنشاء محاكم صومالية ذات ولاية قضائية تتعدى الحدود الإقليمية، على النحو المقترح في تقرير السيد لانغ، يمكن أيضا أن يكون من الأدوات المفيدة، في رأينا، لاستخدامها باعتبارها تدبيرا انتقاليا حيث أن الظروف الأمنية اللازمة غير متوفرة على أرض الواقع حتى الآن. وهذا أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق باحتجاز ومحاكمة قادة القراصنة باعتبار ذلك نهجا حيويا لتعطيل الشبكات المنظمة التي تدعم القرصنة.

ونحن نتطلع إلى الفرصة المقبلة لمناقشة هذه القضايا ونثق بأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، إلى جانب إسهام المجتمع الدولي ومجلس الأمن، سيكون له تأثير إيجابي وأكيد في مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال القرصنة في المنطقة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية السيدة باتريشيا أوبراين على عرضها المفصل لتقرير الأمين العام (S/2012/50). كما نود أن نعرب عن شكرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام حتى الآن، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتصلة بأعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية. وقد سمحت تلك التدابير بتحقيق تعزيز كبير للقدرات في مجال إنفاذ سيادة القانون وإيجاد حل لهذه المسألة المعقدة.

ونلاحظ أن النسبة المئوية لهجمات القرصنة المسجلة، قد انخفضت عام ٢٠١١، بفضل ربط مجموعة من التدابير الفعالة، بما في ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، قيام صناعة النقل البحري نفسها بعمليات بحرية وتنفيذ ممارسات معززة لإدارة مكافحة القرصنة، بغية التصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال.

و نعتقد أن التقرير يوفر أساسا للمضي قدما، في اتجاه إقامة نظام فعال لمحاكمة وسجن القراصنة. ومن المهم أن نحلل بعناية الإطار الدستوري والقانوني لإنشاء محاكم جديدة لمكافحة القرصنة وموادها وقواعدها الإجرائية

الممكنـة، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار المـشاكل المتعـددة الـتي تطرحها تلك المسألة.

من ناحية أخرى، فإننا نعتقد أن هـذه المناقـشة تـرتبط بـالقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الـذي اتخـذ هـذا الـصباح، وبالمناقـشات الـتي أجريناهـا فيمـا يخـص العمليـات المـستقبلية لبعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الـصومال. وسـيكون لأي مبـادرة تـدعم إحـلال الاسـتقرار في الـصومال أثـر علـى الأنـشطة غـير القانونية التي تجري على سواحله.

ونحـن نـدرك أنـه لـيس بوسـع الـصومال التـصدي للقرصنة بمعزل عـن الآخـرين، وأن الظـاهرة قـد أخـذت علـى مدى السنوات القليلة الماضية بعدا إقليميـا. ويمكـن لغواتيمـالا في ذلـك الـصدد، أن تـسهم بتجربتـها الخاصـة. ورغـم اختلافهمـا كظـاهرتين، فقـد اسـتطعنا التـصدي للإفـلات مـن العقـاب، بـدعم مـن الأمـم المتحـدة، مـن خـلال إنـشاء اللجنـة الدولية لمناهضة الإفلات مـن العقـاب. وعـززت تلـك المبـادرة المشتركة بين حكومة غواتيمالا والأمـم المتحـدة نظـام القـضاء والإدعـاء العـام في بلـدنا وأفـضت إلى إرسـاء ثقافـة مكافحـة الإفلات من العقاب.

مـن أجـل تفـادي الإفـلات مـن العقـاب ومنـع وقـوع هجمـات جديـدة، مـن الـضروري إجـراء محاكمـات ملائمـة وسريعة للمشتبه فيهم بأعمال القرصنة، وضمان سجنهم بعـد المحاكمة. ونحن نؤيد تأييدا تاما زيادة المساعدات التي تقـدمها الأمم المتحدة إلى دول المنطقة، لبنـاء القـدرات اللازمـة لتقـديم القراصنة للمحاكمة، وفي حال إدانتـهم يـتم سـجنهم. وينبغـي للأمـم المتحـدة أن تركـز جهودهـا علـى العناصـر الأساسـية التاليـة، وهـي الإصـلاحات التـشريعية، وبنـاء القـدرات فيمـا يخص النظـر في قـضايا القرصـنة ومحاكمتـها، والتنفيـذ الفعـال للقـانون وإدخـال تحـسينات علـى البنيـة التحتيـة للـسجون في الصومال وفي دول الإقليم. وتؤيد غواتيمالا في ذلـك الـصدد، إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة التي ارتكبت قبالة سواحل الصومال.

وأخيرا، فإننا نعتقد أنه من المهم الأخذ بعين الاعتبار موقف الحكومـة الاتحاديـة الانتقاليـة والـشعب الـصومالي. وفي الوقت نفسه، يتعين علـى الـصومال، في إطـار برنـامج تعزيـزه المؤسـسي، تحـديث إطـاره القـانوني، ويـتعين عليـه سـن مجموعة من القوانين الرامية لمكافحة القرصنة قبل نهاية المرحلة الانتقالية.

الـسيد بـون (فرنـسا) (تكلـم بالفرنـسية): أود أن أشـكر الـسيدة أوبـراين والـسيد فيـدوتوف علـى عرضـيهما. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/2012/50).

ناقش المجلس لسنوات عديـدة حـتى الآن بانتظام آفـة القرصنة قبالة السواحل الـصومالية. وعنـدما قـدم الـسيد جـاك لانـغ تقريـره، بـشأن المـسائل القانونيـة المرتبطـة بالقرصـنة في مـستهل سـنة ٢٠١١، كـان ثمـة إحـساس عـام بالطـابع الاستعجالي. اليوم، عشية المؤتمر الـذي سيعقد غـدا في لنـدن، لا يزال التشخيص علـى حالـه. ووفقـا للإحـصاءات، بلـغ عـدد الهجمـات علـى الـسفن، علـى طـول الـساحل الـصومالي مـستويات قياسـية في عـام ٢٠١١. صـحيح أن عـدد هـذه الهجمات ونسبتها قد انخفضا خـلال الـشهور القليلـة الماضـية، لكن بأي ثمن؟

لا يمكننـا أن نـستمر إلى مـا لا نهايـة، في مجـال دعـم الجهود الأمنية الهائلة التي تبذلها قواتنا البحرية في مياه المنطقـة. فالقراصـنة يغـيرون قاعـدة تحـركهم بـسبب وجودنـا، بينمـا تؤخذ أطقم السفن كرهائن وتستخدم كدروع بشرية وتقتـاد بـشكل متزايـد إلى اليابـسة. ومـن ناحيـة أخـرى، لا تـزال ثمـة حاجة لتحسينات هيكلية. وعلاوة على ذلـك، لا يوجـد حـل موثـوق لإغـراء الـشبان الـصوماليين بالقيـام بأنـشطة أخـرى.

ولم تكن هناك استجابة قضائية متماسكة وفعالة، وذلك هو موضوع مناقشة اليوم.

لماذا لا نزال نفتقر إلى استراتيجية تنفيذية قانونية؟ الإحاطتان الإعلاميتان اللتان قدمتا اليوم، توفران الإجابة. وتتمثل العقبة الكبيرة الأولى في غياب تشريع صومالي. ولا يمكن بناء نظام كامل فعال مكافح للقرصنة في المنطقة وتنظيم التعاون القانوني بدون تشريع صومالي ملائم. وقد دعت خارطة الطريق الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى اعتماد تشريع من هذا القبيل قبل ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وقيل لنا اليوم أن احتمالات صدور تشريع جديد ستكون أفضل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، عندما يجري تنصيب البرلمان الجديد. ونجد أن تلك المعلومة مثيرة للقلق، لأنها تمثل تأخيرا جديدا في مجال صياغة التشريع. ولذلك فرسالتنا إلى السلطات الصومالية بشأن هذه المسألة واضحة: لا بد من تحقيق تقدم.

ولم يعد الإطار القانوني في بلاد بنط وأرض الصومال يعمل، وفقا لتقرير الأمين العام. ولا يحتاج المرء لأن يقرأ بين السطور ليفهم أنه لم يتم بذل الجهد التشريعي المطلوب لمعالجة نطاق المشكلة.

وتتعلق العقبة الثانية بالقدرات القانونية الصومالية. وكلنا ندعو بحق إلى إيجاد حل صومالي، لكن تقرير الأمين العام لا لبس فيه. إن نقص المحترفين في المجال القانوني وافتقارهم للتدريب، والحالة الأمنية، بما في ذلك في بلاد بنط وأرض الصومال، تقيد احتمالات بناء القدرات تلك.

نظرا لهذه التحديات، اقترح السيد جاك لانغ حلا جريئا، يشمل إنشاء محكمة صومالية متخصصة، ستكون موجودة في مكان آخر مؤقتا، إما في أروشا، كما وافقت على ذلك جمهورية تنزانيا المتحدة، أو في مكان آخر. أعرف أن ثمة مقترحا طرحته قطر. وثمة حاجة لاتخاذ قرار عملي على الأقل. وفي ظل عدم وجود محكمة صومالية، فإننا نرغم واقعيا بلدان المنطقة بأن تكون لها حصة الأسد من العمل القانوني. ويتعين الإشادة بكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وموريشيوس على إسهاماتها. وسننظر بعناية في مقترحات الأمين العام المتعلقة ببناء القدرات في تلك البلدان، وبإنشاء محاكم متخصصة في الأماكن التي لا توجد فيها تلك المحاكم. لكن من غير المعقول التفكير بأنه بوسع بلدان المنطقة لوحدها معالجة النطاق الكامل لهذه المشكلة. وينبغي ألا يغيب الحل الصومالي عن بالنا. فهو يظل حلاً مطروحاً.

وفي تقديرنا، فإن ٧٥ في المائة من القراصنة الذين يلقى القبض عليهم يخلى سبيلهم بدون ملاحقة قضائية. وتشير تقديرات أخرى إلى أن النسبة ٤٠ في المائة. وقد اقترحت الأمانة العامة في تقريرها إجراء دراسة بشأن نطاق هذه الظاهرة وأسبابها الجذرية، ولكن حسبنا أن نقرأ التقرير، الذي يشرح أوجه عدم اليقين القانونية، لفهم سبب هذه الظاهرة.

واعتماد تشريعات صومالية ناجعة يجب أن يكون أولوية. وعلى جميع الأطراف ذات الصلة المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن تتابع هذه القضية وأن تطلب مساعدة المجلس، عند الاقتضاء، في حالة ظهور عوائق جديدة. ومرة أخرى، لا يمكن بناء أي شيء مستدام في غياب التشريعات الضرورية.

ويجب أن تنصب جهودنا أيضاً على تعزيز القدرات القضائية والقدرة الاستيعابية للسجون، لا أن نركز على الجانب الأخير فحسب. وترى فرنسا أنه لا بد لنا من الإبقاء على "صوملة" حقيقية للمعالجة القضائية للقرصنة، الأمر الذي لا يمكن اختزاله في بناء مزيد من قدرات السجون في أرض الصومال وبلاد بنط.

وعدا عن تدريب القضاة والمهنيين القانونيين، وهو ما تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمله بدعم من فرنسا، نرى أنه قد يكون من المفيد تقديم المساعدة للمدعين العامين في إعداد ملفات القضايا. ويجب أن يبقى المركز الموجود في سيشيل على اتصال مباشر بالسلطات الصومالية. وبدون إشراك قضاة أو مدعين عامين دوليين، ما زال يمكن إيفاد مستشارين للعمل مع القضاة الصوماليين، مع المراعاة الواجبة للمسائل الأمنية. ويمكن لهؤلاء المستشارين ألا يقيموا في الصومال بصفة دائمة. ونحن مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس والأمانة العامة لإحراز تقدم سريع وملموس.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): وفد باكستان يشكر وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

القرصنة قبالة سواحل الصومال مشكلة خطيرة تهدد حركة المرور البحري في القرن الأفريقي، وتعرض أرواح طواقم السفن للخطر وتؤثر على التجارة في المنطقة وخارجها. وفي حين انخفض عدد حوادث القرصنة المسجلة في عام ٢٠١١ مقارنة بالأعوام السابقة، فإن الخطر أبعد ما يكون عن الانحسار. ويشير تقرير أصدرته المنظمة البحرية الدولية مؤخراً إلى أنه في عام ٢٠١١، شهد كل ثلاثة أيام هجومين للقراصنة، في المتوسط. ولم يتضاءل التهديد الذي يشكله القراصنة على سلام واستقرار المناطق الساحلية الصومالية واليابسة رغم انخفاض عدد هجمات القرصنة.

وترى باكستان أن استئصال القرصنة يتطلب وضع استراتيجية متضافرة طويلة الأمد تشتمل على نهج متكامل بحق يضم مساراً سياسياً وأمنياً فضلاً عن الحوكمة. والتدابير التقليدية، التي أكدت عليها الإحاطة الإعلامية اليوم، تشكل عنصراً أساسياً في النهج المتكامل الذي نشدد عليه. والملاحقة القضائية الفعالة وإيداع القراصنة في السجون بالسبل القضائية يتمم العمل الهام الذي تؤديه القوات البحرية الدولية للتصدي للقراصنة.

ويقيم تقرير الأمين العام (S/2012/50) والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم التفاصيل الإدارية والمالية التي ينطوي عليها إنشاء آليات إقليمية للملاحقة القضائية. ونظراً لتلك الحالة الفريدة من نوعها، فقد أصبح التصدي للقرصنة مسؤولية مشتركة. ونحن نقدر الدعم الذي تقدمه سيشيل وكينيا وموريشيوس وتترانيا في المساعدة على ملاحقة القراصنة قضائياً. والمساعدة الدولية في بناء القدرات في القطاعات القضائية في بلدان المنطقة ستكون أساسية. ومن المهم أيضاً مراعاة آراء الصومال في هذا الترتيب.

ومن حيث المبدأ، فإننا نؤيد فكرة إنشاء مركز إقليمي للملاحقة القضائية في سيشيل، رهناً بموافقة حكومة البلد المضيف. ولا بد من إرساء إطار فعال لنقل المدانين بعد المحاكمة كيما يكون مركز الملاحقة القضائية ناجعاً. ونأمل أن يسمح التقرير القادم لفريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة ساحل الصومال بالتداول بشأن قدرات الملاحقة القضائية لدى دول المنطقة.

ومن جانبنا، فإن باكستان تؤدي دوراً في عدد من عمليات مكافحة القرصنة حالياً. ونشارك في عمليتي فرقتي العمل البحريتين، وفرقة العمل ١٥٠ المجمعة لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وفرقة العمل ١٥١ المجمعة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وتولت باكستان قيادة فرقة العمل ١٥١ المجمعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وكما ذكر آخرون، لا يمكن أن يكون أي إجراء لمكافحة القرصنة ناجعاً بدون أن تؤخذ الأسباب الجذرية المتصلة بالأوضاع السياسية والأمنية السائدة في الصومال في الاعتبار. وبناء قدرات الدولة في الصومال، ومنع التدهور

البيئي لسواحلها وتحسين فرص العمل سيكون أساسياً للحد من كثافة نزوع الشباب المحلي إلى القرصنة. وتقديم المزيد من الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في إطار الجهود الشاملة من أجل السلام والأمن في البلد، يعد وسيلة فعالة لمكافحة القرصنة. وأغتنم هذه الفرصة للترحيب باتخاذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وباتخاذ هذا القرار اليوم، تزداد البعثة اقتراباً من الورقة المفاهيمية الاستراتيجية التي أعدها الاتحاد الأفريقي.

ونرحب بمؤتمر لندن بشأن الصومال الذي سيعقد غداً. ونأمل أن تقطع مداولاته شوطاً كبيراً على طريق تعزيز السلام والاستقرار في الصومال ومكافحة آفة القرصنة.

السيد إيكه (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيدة أوبراين والمدير التنفيذي فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين، كما أشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب السياسي للأمم المتحدة المعني بالصومال، الذين أسهموا جميعاً في تقرير الأمين العام (S/2012/50). ونقدر كثيراً هذا التجميع المتعمق والمفصل للمسائل والمتطلبات ذات الصلة بإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال ودول أخرى في المنطقة.

إن التزام ألمانيا بالتصدي للقرصنة قبالة سواحل الصومال وفي المنطقة التزام طويل الأمد، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في عملية أطلانطا ومشاركتنا في عمل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وألمانيا قدمت دعماً أساسياً لجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرات الصومال ودول المنطقة في مجالات الملاحقة القضائية لمن يشتبه بارتكابهم أعمال القرصنة وإيداع المدانين في السجون، وكان هذا الدعم بشكل مباشر أو من خلال الصندوق الاستئماني لفريق الاتصال.

وعلى الرغم من تلك الجهود والتقدم المحرز، فإن الطريق ما زال طويلاً. وتظل القرصنة قبالة سواحل الصومال مشكلة مقلقة للغاية. وبينما نحيط علماً بالاتجاه التزولي في عام ٢٠١١، من حيث عدد الهجمات وأعداد الرهائن والسفن المحتجزة على السواء، ما زال التهديد الملح للقرصنة والسطو المسلح بنفس المستوى من الخطورة. ورغم انخفاض عدد الهجمات الناجحة، نتيجة للجهود المتضافرة للمجتمع الدولي في الأساس، فإن المدى الجغرافي لعمليات القرصنة بات يمتد الآن ليشمل غرب المحيط الهندي بالكامل. وهذا يمثل تحديات جديدة لمن يلتزمون بموارد لمكافحة القرصنة في تلك المنطقة.

ولقد أقر مجلس الأمن منذ زمن أهمية ملاحقة المشتبه في كونهم قراصنة وإيداع المدانين في السجون كجزء أساسي في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة وإنهاء الإفلات من العقاب. وما زلنا نرى أنه يجب أن يلاحق القراصنة قضائياً في الصومال وأن يتم إيداعهم في سجونها في نهاية المطاف. والحاجة الماسة لإنشاء هياكل مناسبة في الصومال وفقاً لمعايير قانون حقوق الإنسان أمر أساسي لبلوغ ذلك الهدف. وتقرير الأمين العام مفيد للغاية في هذا الصدد، إذ أنه يقيم الإجراءات القانونية والإدارية، إلى جانب المساعدة الدولية الضرورية لتحقيق ذلك الهدف.

ونحن نشارك الأمين العام الترحيب بالجهود المشتركة التي تبذلها سلطات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبلاد بنط وأرض الصومال، بمساعدة الأمم المتحدة، لإعداد تشريعات فيما يتعلق بالقرصنة والسجون والنقل إلى السجون والموافقة على تلك التشريعات. ونحث بقوة المؤسسات الاتحادية

الانتقالية على اعتماد مثل هذا التشريع قبل نهاية الفترة الانتقالية، على النحو الذي توقعته خريطة الطريق.

في الوقت نفسه، سيكون ضرورياً مواصلة وتعزيز الدعم للجهود التي تبذلها دول المنطقة، وخاصةً سيشل وكينيا وموريشيوس وتنزانيا فيما يتعلق بمحاكمة القراصنة ومقاضاتهم. أما بالنسبة للمتطلبات المحددة التي تحتاجها دول المنطقة، بما في ذلك المساعدة الدولية حتى تكون قادرة على زيادة عدد القضايا المعروضة على كل من الولايات القضائية المعنية، فمن رأينا أن التقرير الحالي يمثل تقييماً رصيناً للاحتياجات على أساس وطني، ويقدم أساساً ممتازاً لتحقيق ذلك الهدف.

ونرحب في ذلك السياق من حيث المبدأ، بإنشاء مركز مقاضاة إقليمي ليكون جهة تنسيق للدعم الإقليمي والدولي لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم القرصنة. ونؤيد مزيداً من دراسة ذلك الاقتراح.

تؤيد ألمانيا تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ونشجع على وجه الخصوص جميع دول المنطقة التي لم تفعل بعد، على إبرام اتفاقات مع الدول والمنظمات البحرية بهدف نقل المشتبه بارتكابهم جرائم القرصنة. ونحث الدول وقطاع النقل البحري على تقديم مزيد من التبرعات للصندوق الاستئماني لفريق الاتصال، ما دامت تلك المساهمات ضرورية لتمكين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المضي قدما في تقديم المساعدة على النحو المبين في التقرير.

إن تقرير الأمين العام يشكل خطوة هامة في تعزيز الجهود الدولية لمحاكمة القراصنة المشتبه بهم وسجن المدانين منهم. وندعو بقوة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى استخدام التقرير بوصفه أساساً لعملهما اللاحق في هذا المجال. وينبغي على وجه الخصوص، أن تؤخذ المعلومات الواردة في التقرير بعين الاعتبار عند تقديم المشاريع إلى مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لفريق الاتصال بهدف الحصول على التمويل.

أخيرا، فيما يتعلق بفكرة إنشاء محكمة صومالية خارج الحدود الإقليمية للصومال في بلد ثالث في المنطقة، على النحو الذي اقترحه من قبل المستشار الخاص جاك لانغ (انظر S/2011/30، المرفق) فإن تقرير الأمين العام يصف مرة أخرى التحديات القائمة فيما يتعلق بإنشاء محكمة من هذا القبيل. وإذ نأخذ علما بتلك التحديات، فإن من رأينا أنه ينبغي الإبقاء على ذلك الخيار من بين الخيارات المتاحة الآن، ما دام يشكل عنصرا هاماً من عناصر تقديم الدعم للنظام الصومالي القانوني والقضائي الوليد.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام ألمانيا القوي بمواصلة التعاون البنّاء مع الشركاء في مجلس الأمن وفريق الاتصال.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أشكر المستشارة القانونية ووكيلة الأمين العام، السيدة باتريشيا أوبراين، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين، وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال والدول الأخرى في المنطقة (S/2012/50).

لقد أقر مجلس الأمن في قراره ٢٠١٥ (٢٠١١) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ أن حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة. وأكد المجلس في ذلك الصدد على أهمية التوصل إلى حل شامل لمشكلة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. وقرر مواصلة النظر على سبيل الاستعجال في

إنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال والدول الأخرى في المنطقة، بمشاركة أو دعم دولي كبير.

ونأخذ علما بالتوضيح الوارد في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي أن يفهم مصطلح ''المحكمة المتخصصة لمكافحة القرصنة'' على أنه يشير إلى محكمة تؤدي مهامها بموجب القانون الوطني وبمساعدة المجتمع الدولي، مع التركيز على محاكمة جرائم القرصنة.

ونلاحظ تبايناً في وجهات النظر بين دول المنطقة فيما يتعلق باقتراح إنشاء محكمة صومالية لمكافحة القرصنة خارج الحدود الإقليمية للصومال أو مركز مقاضاة إقليمي في دولة ثالثة. وأيا كانت المزايا التي تتيحها الاحتمالات المذكورة، فإن موافقة جميع دول المنطقة تمثل شرطاً أساسياً للتعاون الفعال والناجح في مجال مكافحة القرصنة.

ومن المشجع أن مجموعة من التدابير – بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها القوات البحرية وتحسين تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية وأفضل الممارسات الإدارية التي طورها قطاع النقل البحري للحماية من القرصنة، وسجن أكثر من ١ ٠٠٠ من المشتبه بهم أو من القراصنة المدانين – قد أسهمت جميعاً في انخفاض عدد الهجمات بوجه عام، وفي الحد من عدد الهجمات الناجحة التي شنّها القراصنة طوال عام ٢٠١١.

وبالإضافة إلى تلك الإجراءات المذكورة، ينبغي الإشادة بالجهود الوطنية التي تبذلها حكومة الصومال وغيرها من دول المنطقة، فيما يتعلق بالالتزام بمكافحة القرصنة، والدور الهام الذي تضطلع به في محاكمة المشتبه بهم، فضلاً عن التدابير الفعالة التي اتخذها لمكافحة انتشار القرصنة. وفي الوقت نفسه، فإن من المهم ضمان تعزيز هذه الالتزامات الوطنية عبر تقديم الدعم القوي والمساعدة اللازمين لها من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك في جملة أمور، من خلال المساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أن الاستجابة المستدامة للقرصنة قبالة سواحل الصومال تتطلب إعادة الأمن والسلام وسيادة القانون في الصومال وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الصومالي. ولا يزال تقديم المساعدة الدولية للصومال يشكل أمرا حاسما لتحقيق النجاح الشامل. وإذ أغتنم هذه الفرصة، أود أن أعرب عن تأييد أذربيجان للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في جهودها الرامية إلى التغلب على الصعوبات، وتحقيق المصالحة وبناء دولة آمنة مستقرة، ديمقراطية موحدة ومزدهرة.

السيد تلادي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/50) وأشكر المستشارة القانونية السيدة باتريشيا أوبراين، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق بشأن استمرار حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال. وقد لاحظنا استمرار الانخفاض في هجمات القرصنة في عام ٢٠١١ شهراً تلو الآخر، نتيجة لجملة أمور منها وجود القوات البحرية وتنفيذ أفضل الممارسات الإدارية التي طورها قطاع النقل البحري، فضلاً عن تنفيذ توجيهات المنظمة البحرية الدولية. ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠١٢ وما بعده.

يثير التقرير المعروض على المجلس تساؤلات هامة بشأن الجهود اللاحقة التي يبذلها المجتمع الدولي لمحاربة آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال، وخصوصاً ما يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة.

والنقطة الأولى التي نود إبرازها فيما يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة هي الحاجة إلى ضمان

الملكية الوطنية في إنشاء مثل هذه المحاكم. وأوضح تعبير عن الملكية الوطنية هو اعتماد تشريعات وطنية. ونشير في ذلك الصدد، إلى اعتزام السلطات الصومالية ممارسة حقها السيادي في اعتماد تشريعات ذات صلة بعد انتهاء الفترة الانتقالية وعندما يكون هناك برلمان منتخب حديثاً.

وأخذنا علماً أيضا بأن سلطات الصومال تفضل ألا تكون لديها محاكم صومالية تنفذ ولاياتها القضائية خارج الحدود الإقليمية الوطنية. وسوف تكون لإنشاء محاكم صومالية متخصصة في الصومال مزايا إضافية – علاوة على احترام رغبات الصوماليين – فيما يتعلق ببناء القدرات وتنمية البنية التحتية. وندرك بطبيعة الحال، أن الحالة الأمنية في الصومال تجعل تحقيق تلك الإمكانية أمراً صعباً. غير أنه ينبغي أن تشجعنا تلك الحقيقة على بذل المزيد من الجهود للتصدي للتحديات الأمنية وعدم الاستقرار في ذلك البلد.

ونود أيضا تسليط الضوء على الشواغل التي أعربت عنها العديد من السلطات الوطنية فيما يتعلق بإنشاء محاكم متخصصة جديدة لمكافحة القرصنة على أن تقتصر ولاياتها القضائية على جرائم القرصنة وحدها. ونشعر بالقلق مثل تلك الدول، من أن يؤدي هذا إلى إعادة توجيه الموارد المحدودة المخصصة للمحاكمة والمقاضاة، وصرفها عن الجرائم الأخرى التي لها أهمية مساوية لتلك البلدان.

وعلاوة على ذلك، يجب تقييم الحكمة وراء إنشاء محاكم متخصصة، وتعيين القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين للتعامل مع جرائم القرصنة فقط، مع الأخذ بالاعتبار معدل المحاكمات التي تجرى في البلدان المعنية. تشير الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام إلى إجراء ما مجموعه ٦٣٩ محاكمة فقط منذ عام ٢٠٠٦ في البلدان المعنية. ونتفق، في ذلك الصدد، مع التقييم الوارد في التقرير الذي يخلص إلى أنه ينبغي تقييم عدد القضايا المتوقع أن تنظر فيها محاكم متخصصة من ذلك القبيل، قبل الشروع في تنفيذ ما يمكن أن يكون مشروعا مكلفا.

المسألة الثالثة التي نود أن نبرزها هي مسألة لا يتناولها التقرير الحالي، وهي مشكلة الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات بطريقة غير مشروعة قبالة سواحل الصومال. إنها جزء لا يتجزأ من المشاكل قبالة سواحل الصومال. جرى تناول هذه المسألة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/661)، ولهذا السبب، يمكن أن نتكلم بإيجاز. نظرا لوجود هذا العدد الكبير من السفن الحربية في المنطقة، نجد أنه من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن يكون هناك هذا القدر الضئيل من المعلومات في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ونأمل، في سياق الفقرة ٢٤ من القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١)، أن تقوم تلك الدول والمنظمات التي لها وجود بحري في المنطقة بتزويد الأمين العام بالمعلومات الضرورية لتمكين المجلس من متابعة هذه المسألة. إذا أخفقنا في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد، فإننا نخاطر بإيجاد انطباع بأن المجلس على استعداد فحسب للعمل للجم القرصنة لأنها تهدد المصالح الاقتصادية الحيوية لبعض البلدان. على العكس، يمكن أن يفسر الخمول في العمل ضد نهب الموارد الصومالية باعتباره تقويضا لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية، التي يؤكد عليها المجلس في جميع قراراته.

أود أن أختتم بما قد يكون أهم نقطة. إن القرصنة قبالة سواحل الصومال مشكلة خطيرة لها آثار ضخمة. ومع ذلك، فإنها تظل عرضا من أعراض مشكلة أكبر، وهي انعدام الاستقرار والتحديات السياسية على الأرض. لن يتسنى حل مشكلة القرصنة إلى أن نواجه كل التحديات الرئيسية. وفقا للمعلومات المتاحة، أنفق أكثر من ملياري دولار في عام ٢٠١١ وحده على الوجود البحري – باستثناء التكاليف

الأخرى التي تكلمنا عنها اليوم، بالطبع – مقارنة مع مبلغ تافه قدره ٣٠٠ مليون دولار جرت الموافقة عليه لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١١. هذه صورة غير متوازنة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/50)، وكلا من باتريشيا أوبراين ويوري فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين اللتين قدماها هذا الصباح. نحن ممتنون للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية ببرامج مكافحة القرصنة، ولا سيما الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع دول المنطقة وفي الصومال نفسه.

لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بقوة بمكافحة القرصنة. ونعتقد أنه لا بد من كسر نموذج أعمال القرصنة. نحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل يتصدى بشكل مباشر للقرصنة وأسبابها الجذرية على الأرض. ستكون القرصنة إحدى المحاور الرئيسية للمناقشات في مؤتمر لندن المعني بالصومال، الذي سيستضيفه رئيس وزراء بلدي غدا.

على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد الهجمات الناجحة في العام الماضي، لا يزال تهديد القرصنة خطيرا. نحن نؤيد بقوة الجهود المبذولة لتعزيز الملاحقات القضائية والقدرات المتعلقة بالسجون في دول المنطقة وفي الصومال. وتضطلع عدة دول بالفعل بدور حيوي في تقديم القراصنة المشتبه فيهم إلى العدالة، بدعم من المجتمع الدولي.

يسلط التقرير الضوء على أنه توجد قيود شديدة في مجال القدرات في الصومال. لذلك كانت المقاضاة من قبل دول المنطقة أساسية في الجهود الرامية إلى مكافحة القرصنة. ونعتقد أن ذلك لا يزال الوسيلة الأكثر فعالية لمحاكمة القراصنة على المدى القصير. نحن نؤيد من حيث المبدأ، تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير لزيادة القدرات من خلال المحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال، لكن مواصلة عملنا لبناء قدرات دول المنطقة تظل أيضا ضرورية.

يؤكد التقرير مجددا أن دول المنطقة تفضل أن نبني القدرات بطريقة لا تحول دون استخدام المرافق والخبرات للمقاضاة في مجالات أخرى من مجالات القانون. نحن نتفق على أن ذلك من شأنه أن يساعد في إيجاد حل أكثر استدامة لمشكلة القرصنة.

هناك ضرورة لإيجاد حل طويل الأجل يتيح محاكمة القراصنة الصوماليين وسجنهم في الصومال. ويشير التقرير إلى أن السلطات الصومالية تفضل إنشاء محاكم جديدة داخل الصومال بدلا من خارج حدودها الإقليمية. يتماشى هذا النهج مع العمل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات في بونتلاند وصوماليلاند. نحن نؤيد هذا النهج تأييدا كاملا.

ويبرز التقرير بحق مشكلة قدرة السجون المحدودة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلت مؤخرا لكفالة قضاء القراصنة المدانين لمدد عقوبتهم في الصومال، وخاصة الالتزامات التي قطعتها بونتلاند وصوماليلاند للنقل في مرحلة ما بعد المحاكمة. ونأمل أن يتم التوصل بسرعة إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني والعملي لنقل القراصنة إلى السجون التي شيدتها الأمم المتحدة في الصومال. نحن ممتنون للالتزام الذي قطعته سيشيل لنقل القراصنة المدانين إلى صوماليلاند.

وندعم بقوة عمل برنامج مكافحة القرصنة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك عملية التحقيق والمحاكمة، وعمله على توفير قدرة سجون إضافية. وندعو جميع الشركاء في المجتمع الدولي إلى العمل معا لإيجاد نموذج مستدام للمقاضاة الإقليمية. سوف نستمر

في تقديم المساعدة الثنائية بشأن قدرة الادعاء والسجون، بناء على طلب دول المنطقة.

يضطلع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بعمل مهم لاستكشاف الحدود القانونية والمتعلقة بالأدلة للمحاكمة، بهدف زيادة عدد المحاكمات الناجحة للقراصنة المشتبه فيهم. من المهم أن ننسق هذا العمل بينما نمضي به قدما.

إن خطر القرصنة، والآثار المترتبة على المجاعة في الصومال والإرهاب كلها أعراض مشكلة واحدة رئيسية – انهيار الدولة الصومالية. لا يمكن فصل التصدي للقرصنة وأسبابها عن ذلك. يلزم أن نتصدى للعوامل في البر التي تغذي القرصنة في البحر، بما في ذلك الردع والأمن وسيادة القانون والتنمية. ومن الأهمية بمكان أن يعبئ المجتمع الدولي جهوده بطريقة متكاملة. قدمت المملكة المتحدة أكثر من ١٥ مليون دولار في صورة دعم ثنائي لتلك الخطة في العام الماضي. واليوم، أعلنا تقديم ٣٠ مليون دولار أخرى لتحقيق الاستقرار في المناطق الصومالية. ونحث الآخرين على الاستجابة بسرعة وبسخاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل توغو.

أشكر السيدة أوبراين والسيد فيدوتوف على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين للغاية بشأن قضية القرصنة، التي لا تزال مصدر قلق كبير اليوم، خاصة في الصومال ومناطق أخرى من العالم. وعلاوة على ذلك، قرر مجلس الأمن لهذا السبب النظر على وجه الاستعجال في إمكانية إنشاء محاكم متخصصة للتحقيق مع الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة في تلك المنطقة ومحاكمتهم، بمشاركة المجتمع الدولي و/أو مساعدته الحيوية الأهمية.

يهنئ بلدي، توغو، السلطات الصومالية ودول المنطقة الأخرى على الجهود التي تبذل لمحاكمة أو سجن الأفراد الذين يشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة أو المدانين بارتكابها. ويشكر وفدي مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة المتعددة الأوجه من أجل بناء أو تعزيز قدرات المحاكم الوطنية تحقيقا لهذه الغاية.

وترحب توغو أيضا بأن عدد أعمال القرصنة انخفض انخفاضا ملحوظا في عام ٢٠١١، وفقا لإحصاءات المنظمة البحرية الدولية. تحققت هذه النتائج المشجعة نتيجة مزيج من عدة عوامل، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، أنشطة القوات البحرية التي تقوم بدوريات قبالة السواحل الصومالية، وتحسين تنفيذ المبادئ التوجيهية للمنظمة البحرية الدولية، وخاصة وجود مسلحين على ظهر السفن التجارية، وسجن عدة مئات من الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة أو المدانين بارتكابها.

لكن إدراك أن القراصنة يعملون حاليا في أعالي البحار على مسافات بعيدة يشكل مصدرا للقلق نظرا لزيادة تواترها. ولهذا السبب يشعر بلدي بقلق بالغ إزاء مصير أطقم السفن التي تحتجز رهائن وتستخدم كدروع بشرية للقراصنة. وعلاوة على ذلك، تشكل حقيقة أن عدد المحاكمات في العالم ضد أعمال القرصنة لا يزال منخفضا مصدرا للقلق.

إن استعراض الأطر القانونية والقدرات الحالية للمحاكم المتخصصة لمكافحة القرصنة في الصومال وسيشيل وكينيا وموريشيوس وتترانيا، والمساعدة الدولية لتلك المحاكم يكشف عن العديد من أوجه القصور، التي وردت بوضوح في تقرير الأمين العام قيد النظر (S/2012/50). ترحب توغو بمقترحات إنشاء ولايات قضائية لمكافحة القرصنة في المنطقة.

ضمن هذا الإطار العام، يعترف بلدي بالحاجة الملحة لأن تبرم بلدان المنطقة اتفاقات لنقل القراصنة المزعومين مع الدول التي لديها سفن تقوم بدوريات في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أيضا إجراء التحقيقات، ومحاكمة وتسليم الأفراد الذين يقومون بتمويل هجمات القرصنة قبالة السواحل الصومالية أو التخطيط لها أو تنظيمها. يجب أن تقوم السلطات الصومالية باعتماد إطار قانوني وطني ملائم، يتماشى مع الصكوك الدولية ذات الصلة - بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - وذلك لتقديم الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال قرصنة إلى العدالة على نحو فعّال.

يحث بلدي الدول وقطاع النقل البحري على مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وبالمثل، تدعو توغو جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة لتقديم مساعدات متعددة الأوجه إلى الصومال ودول المنطقة من أجل زيادة عدد المحاكمات، وتقوية القدرات الجزائية، وتعزيز القدرة على التحقيق مع الأشخاص المتهمين بتمويل أعمال القرصنة والتخطيط لها وتنظيمها، ومحاكمة هؤلاء الأشخاص.

وبالانتقال الآن إلى التدابير المحددة، تعتقد توغو أن المساعدة المقدمة إلى الدول يجب أن تستند على الاحتياجات الخاصة لكل دولة. وتتسم الاقتراحات التي قدمها الأمين العام في تقريره بالوجاهة في ذلك الصدد، لأنها تسعى إلى أن تزود الدول المعنية بإطار قانوني ملائم، وأن توفر لها الموارد المادية والبشرية والمالية بما يتناسب مع تحقيق الأهداف المرجوة.

يدعو بلدي مجلس الأمن إلى النظر في إنشاء محاكم لمكافحة القرصنة في دول المنطقة ومركزا إقليمياً للادعاء. ولا تزال توغو مقتنعة بأن من شأن تدابير من هذا القبيل أن تسهم في ردع مرتكبي أعمال القرصنة في مناطق أخرى، لا سيما في خليج غينيا.

أستأنف الآن مهامي رئيساً للمجلس.

لم يعد ثمة من أسماء على قائمة المتكلمين. بذلك يختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.